

الإدغام الناقص والأصوات المطبقة بين جهود القدماء ونتائج علم الأصوات الحديث

مقدمة:

يقصدُ هذا البحث بادئ ذي بدء إلى تتبّع المراحل التي مرّ بها الإدغام الناقص من ناحية المفهوم والمصطلح في ما أثيرَ قديماً من دراساتٍ عند النحويين وعلماء التجويد والقراءات القرآنية بوصفه ظاهرة صوتية لغوية وقرآنية لها أبعادٌ خاصة تميزه من الإدغام التام، ومناقشة الإشكال الذي سببه بقاء صفة الصوت المدغم في هذا اللون من الإدغام في الأصوات المطبقة بخاصة، إذ أثارَ هذا الموضوع جدالاً عند بعض العلماء بين مُعترضٍ على إدخاله ضمن حيز الإدغام، ومؤيّدٍ لذلك، وعرضُ حجج الطرفين، بيد أنه يسعى في الأساس إلى استيفاء جميع التتابعات التي يمكنُ أن يحدث فيها إدغام ناقص ببقاء صفة الإطباق، ووصف التفاعل الصوتي الذي تضمّنته بالاستناد إلى ما ذكّر منها في المصادر اللغوية والقرآنية القديمة، وتحليله في ضوء نتائج الدرس الصوتي الحديث، ومقارنته بتحقيقات أخرى للإدغام الناقص. إذ أغفلت جلّ الدراسات التي تطرّقت لموضوع الإدغام، أو لموضوع الأصوات المطبقة - بحسب ما اطّلت عليه - هذه الجوانب*.

الإدغام الناقص (المفهوم، والمصطلح):

إنّ المطالع لكتب النحويين القدماء وكتب علماء التجويد والقراءات يلمسُ اختلافاً بيناً في معالجتها لمسألة ما عُرِفَ لاحقاً بـ(الإدغام الناقص)، فجُلُّ كتب النحويين لم تُفرده في تقسيمٍ مستقلٍّ يميّزه من الإدغام الكامل أو التام، ولم توضّح ماهيته في تعريفٍ محدّدٍ، بل اكتفت بالتطرّق له عرضاً عند دراسة إدغام أصوات الإطباق، والنون الساكنة والتنوين بخاصة، حتّى إنّ

م.د. علي سامي أمين
معهد الفنون الجميلة/ الديوانية

أغلب أصحاب هذه الكتب لم يجعلوه نصب أعينهم وهم يتحدثون عن إدغام الأصوات المتقاربة، ويعرفونه. فابن السراج (ت ٣١٦هـ) مثلاً يقول: ((واعلم أنَّ هذه المدغمات تنقسم ثلاثة أقسام، منها ما يُبدل الأول بلفظ الثاني، ثمَّ يُدغم فيه، وهذا أحقُّ الإدغام، ومنها ما يُبدل الثاني بلفظ الأول، ثمَّ يُدغم الأول في الثاني، ومنها ما يُبدل الحرفان جميعاً بما يقاربهما، ثمَّ يُدغم أحدهما في الآخر))^(١). فالمسألة عنده إذاً لا تخرج عن الإبدال التام الخالص في الأنواع التي ذكرها جميعاً، ثمَّ إنَّ استعماله لمصطلح "الإبدال" هو أقرب لقواعد التعليم منه إلى حقيقة دراسة الأصوات وما يحدث بينها من تفاعل وتأثير يُفضي إلى تغيير مخرجها، أو صفاتها، أو كليهما ويؤدِّي إلى هذا التحوُّل الذي أطلق عليه إبدالاً. ويعرف الزجّاجي (ت ٣٤٠هـ) بالإدغام قائلاً: ((ومعنى الإدغام هو: أن يلتقي حرفان من جنس واحد... أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتبدل الأول حرفاً من جنس الثاني وتدغمه فيه فيصير حرفاً واحداً))^(٢). وليس لمُعترض أن يقول: إنَّ المراد بقوله من جنس الثاني أنَّهما من مخرج واحد غير متّحدين بالصفة كما هو معروف في قولهم إدغام الأصوات المتجانسة؛ لأنَّه يقصد بالجنس هنا المثل، ويؤكد هذا تعريفه لإدغام المتماثلين في بداية النصِّ بأنَّه النقاء

حرفين من جنسٍ واحدٍ^(٣). ولم يبتعد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن سابقه سوى أنَّه استعمل مصطلح "القلب" عوضاً عن "الإبدال"^(٤). ويبدو موقف متأخري النحويين أكثر تصريحاً بأنَّ الإدغام لا يحدث إلاَّ بين صوتين متماثلين تماماً، يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) متحدّثاً عن إدغام أول المتقاربين في ثانيهما: ((ولا يمكن إدغامه حتّى يُقلب إلى لفظ الثاني. فعلى هذا لا يصحُّ الإدغام إلاَّ في مثلين))^(٥). ويعلّق السيوطي (ت ٩١١هـ) على تقسيم الإدغام إلى إدغام المثلين، والمتقاربين قائلاً: ((وهذا التقسيم إنّما هو بالنظر إلى الأصل، وإلاَّ فلا إدغام إلاَّ إدغام مثل في مثله))^(٦). ومفاد كلّ ما ذُكر أنّ إدغام لا يحدث إلاَّ بين صوتين متّحدين تماماً في المخرج والصفات، وخلافه محال بحسب تعبيرهم^(٧)، وهو ما يناقض حديثهم عن بقاء صفة الإطباق عند إدغام أصوات الإطباق في غيرها من الأصوات، أو عن بقاء صفة الغنة عند إدغام النون أو التتوين في الواو أو الياء. وهو تناقض لمسه بعض النحاة كابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فاعتراض على إطلاق النحويين تسمية الإدغام في الأصوات المطبقة مع بقاء صفة الإطباق وقرّر أنَّه في الحقيقة ليس بإدغام^(٨) والجدير بالذكر أنَّ كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) وهو شيخهم وإمامهم الأبرز يخلو من

هذا التعميم الذي أطلقوه وينأى عن الحكم البات الذي قطعوه ، فلنستمع إليه متحدّثاً عن إدغام الصّوتين المتقاربين: ((والإدغام إنّما يدخل فيه الأوّل في الآخر والآخر على حاله ، ويُقلّب الأوّل فيدخل في الآخر حتّى يصير هو والآخر من موضع واحد))^(٩). فالذي يجب في الإدغام إذاً هو تحوّل الصّوت المُدغم من موضعه (مخرجه) إلى موضع الصوت المُدغم فيه ، إنّ لم يكونا متّحدين مخرجاً في الأصل، أمّا صفات الأصوات فقد لا يطلها التغيير ، وإن كان تغييرها هو الأعمّ الأكثر. أمّا علماء التجويد والقراءات فكانوا أكثر وضوحاً في معالجتهم لهذا الإشكال فنراهم مع أوائل المؤلفات التي وصلتنا في علم التجويد كالرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، والتحديد لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) يميّزون بين نوعين من الإدغام أحدهما الإدغام التام المعروف والآخر ما استقرّ عندهم أخيراً باسم (الإدغام الناقص). فمكي على سبيل المثال يقسم المُدغمات على ثلاثة أضرب: ضرب فيه زيادة، وآخر لا زيادة فيه (وهو التام)، وثالث (مُدغم فيه نقص من الإدغام) ويُعرف هذا الأخير بأنّه ((ما ظهرت معه الغنة أو الإطباق أو الاستعلاء نحو ﴿مَنْ يُؤْمِن﴾^(١٠) و﴿أَحَطْتُ﴾^(١١) ، و﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾^(١٢) فهذا تشديده دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه))^(١٣). وهو

يصف في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع) إدغام النّون في الواو والياء بأنّه (إدغام ناقص التشديد)^(١٤). ونجد معاصره أبا عمرو الداني بعد أن يُعرّف بإدغام المتقاربين وما يحدث عند إدغامهما إدغاماً تاماً من قلب الصّوت الأوّل إلى لفظ الثاني قلباً صحيحاً يستترك قائلاً: ((هذا ما لم يكن للأوّل صوت يبقى نحو صوت النّون والتّنين إذا أُدغم في الياء والواو، وصوت الطّاء إذا أُدغم في التّاء، وبقي ذلك الصّوت من الإدغام، فإنّ الأوّل لا يُقلّب قلباً صحيحاً، ولا يُدغم إدغاماً تاماً))^(١٥). وغير بعيد عن هذا ما ذكره عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) من أنّ من إدغام المتقاربين ما يُقلّب فيه الأوّل من جنس الثاني وتتركّ من الأوّل شائبة ما كأن تكون غنة أو إطباقاً^(١٦). ومع هذا قد نجد بعضهم يركن في مواضع أخرى إلى التعميم الذي سار عليه جلّ النّحويين عند تطرّقهم لتعريف إدغام المتقاربين من ضرورة قلب الصّوت المُدغم إلى جنس المُدغم فيه قلباً تاماً^(١٧). بل إنّ أبا عمرو الداني في كتاب آخر له يصرّح بأن لا إدغام مع بقاء أثر للصّوت المُدغم وهو بالإخفاء أشبه^(١٨). وما تقدّم يبيّن أن ليس ثمة مصطلح ثابت للإدغام الناقص عندهم على الرّغم من تمييزهم له وتعريفهم إيّاه، فالعبارات التي أطلقوها جميعاً ومنها: "مُدغم فيه نقص"، و"الإدغام الناقص

التشديد"، التي ذكرها مكي لا تعدو أن تكون - في هذه المرحلة - أوصافاً لشرح الحالة وتبيينها. وقد استمرت هذه الحال طويلاً فابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بعد أربعة قرون يستعمل عبارة (الإدغام غير المُستكمل) لوصف الإدغام الناقص^(١٩)، لكنه يبدو متردداً بين أن يعده نوعاً من الإدغام وبين أن يخرج من الإدغام الصحيح، فهو عنده بالإخفاء أشبه^(٢٠). وقد شاعت عبارة ابن الجزري المذكورة بين أوساط مؤلفي كتب التجويد من بعده^(٢١).

ولم نجد مصطلح "الإدغام الناقص" يثبت ويستقر عندهم بوصفه المعروف اليوم إلا في نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر. وأول ما كان ذلك في كتاب (المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية) للملا علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ) بحسب ما اطلعت عليه من مؤلفات التجويد في تلك الحقبة، إذ يقول: ((ثم أعلم أن الإدغام على قسمين: تام وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفةً مثل: ﴿قالت طائفة﴾^(٢٢). وإدغام ناقص: وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً لا صفة، وإدغام (أحطت) ونظائره من قبيل الناقص^(٢٣)). ثم درج كثير من المصنفين بعده على هذا التقسيم والاصطلاح بل والتعريف أيضاً ومنهم محمد المرعشي (ت ١١٥٠هـ)، الذي عدّه

د. غانم قدوري الحمد خير من وضّح هذا التقسيم^(٢٤)، مع أن ما أورده المرعشي^(٢٥) لا يبتعد في مضمونه عما ذكر القاري الذي سبقه بقرن ونصف القرن تقريباً. وقد أوهم هذا بعض الباحثين بأن المرعشي هو صاحب عصا السبق إلى هذا التقسيم^(٢٦). غير أن ما يلفت الانتباه حقاً في كلام المرعشي أنه عندما أطلق مصطلحي الإدغام التام والناقص فرقَ فيهما بين الإدغام والتشديد. فالإدغام يخصُّ عملية إدراج الصوت الأول في الثاني وتحولّه إلى مثل لفظه كلياً أو جزئياً. أمّا التشديد فهو المحصلة النهائية للتلفظ بالصوتين معاً ولهذا يقول: ((وتشديد الإدغام التام تام أيضاً وتشديد الإدغام الناقص ناقص أيضاً))^(٢٧). على حين أن مكي بن أبي طالب القيسي - وقد ذكر آفاً - كان يصف بعبارة الإدغام الناقص التشديد فحسب.

أدلة المبطلين لوجود الإدغام الناقص في الأصوات المطبقة وحججهم: إن بداية التأليف النحوي التي يمثلها كتاب سيبويه وما تلتها من مؤلفات تشير صراحة إلى أن التأثر الصوتي الذي يحدث لأصوات الإطباق (ص، ط، ظ) عند مجاورة نظائرها في المخرج نفسه أي: (س، ز، ت، د، ث، ذ) بالترتيب مع بقاء صفة الإطباق، هو تأثير يندرج ضمن حدود

الإدغام^(٢٨). ونرى سيبويه نفسه يقرنه ببقاء الغنة عند إدغام النون قال: ((ومثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة))^(٢٩)، وكأنه يريد أن يقول إن هذا الأمر - أي إدغام الصوت المطبق مع بقاء صفة الإطباق - ليس بغريب ، ولا مستبعد ويؤكد وجود المثل أو النظير.

وقد بقيت الحال على ما ذكر سيبويه ولم نجد رأياً واضحاً جاداً لدى أحد من النحاة ينقض ما قرّر حتى عصر ابن الحاجب الذي ينقل اعتراضاً على النحاة مفاده أن ما ذهبوا إليه متناقض؛ لأن بقاء صفة الإطباق تعني بقاء الصوت المطبق المدغم بخلاف ما نصوا عليه في الإدغام من ضرورة إبدال المدغم إلى جنس المدغم فيه^(٣٠)، ثم ينتقل لنقض احتجاج مُفترض تمتزج فيه الصناعة النحوية بروح المنطق قائلاً: ((ومن أجاب بأن الإطباق في المطبقة كالغنة بالنون، فكما أمكن مجيء الغنة عند حروف الإخفاء من غير نون، فلا يبعد حصول الإطباق بعد إدغام حروفه مع عدم حروف الإطباق، فليس على بصيرة، لأن الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون بل تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون، وسببه أنها تخرج من الخيشوم والنون من الفم ... وذلك بخلاف الإطباق، لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المُخرج عنده، فلا يستقيم إلا

بنفس الحرف))^(٣١).

ويمكن توضيح الافتراض الذي ساقه ابن الحاجب بالمثل الآتي:

(ظ: الأمثلة والأشكال في نهاية البحث).
ولا ألمس سبباً لعقد المماثلة هنا بين حالتين مختلفتين هما الإدغام مع المطبقة، والإخفاء مع النون سوى أنه كان يرى أن غنة النون أوضح ما تكون خالصة مستقلة عند الإخفاء، وإلا كان الأجدر أن يقرن إدغام المطبقة وبقاء إطباقها بإدغام النون وبقاء غنتها، وهو ما نص عليه فعلاً في الشافية وبسط فيه القول شراحها^(٣٢). وقد أورد د. غانم قدوري الحمد أن ابن الحاجب قد ((اعترض على تشبيههم (أي النحويين) بقاء صوت الإطباق مع الإدغام ببقاء الغنة))^(٣٣). وكلام ابن الحاجب قد يشير ضمناً إلى ذلك ولكنه يروم ما هو أبعد وأعمق، فهو في الحقيقة قد اعترض على تشبيههم إمكانية استقلال صفة الإطباق في المطبق باستقلال صفة الغنة عن النون. وقد ردّ هذا الاحتجاج بأن نفى إمكان انفصال الإطباق عن حرفه بخلاف الغنة التي يمكن أن تكون مستقلة خالصة من الخيشوم، وهو أمر مرفوض لا يرتضيه ما توصل إليه علم الأصوات الحديث من نتائج؛ لأن الغنة التي يتحدث عنها وهي التي ترافق أصوات الإخفاء لا بد من أن يكون لها مخرج من الفم، إذ إن الهواء المندفع من الرئتين

في الفم يجب أن يعاق كلُّها أو جزئياً كي يندفع داخل فتحة الخيشوم، ولذلك فهي صوت لا يختلف عن النون إلا في تغيير موقع مخرجها في الفم. ويورد ابن الحاجب بعد ذلك احتجاجاً مفترضاً آخر أغرب من الأول يقتضي الفصل بين صوت الإطباق والصوت المدغم قائلاً: ((ولا يصح أن يقال: إن ثمة حرفاً آخر أدغم في التاء مع بقاء الطاء الأولى لما يؤدي إليه من إدغام الحرف وإظهاره في حالة واحدة، ولما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وذلك فاسدٌ))^(٣٤). ولا أدري كيف يؤدي إدغام الحرف وإظهاره في حالة واحدة وهو يتحدث عن حرفين لا واحد؟ ثم من أين أتى هذا الحرف الآخر الذي أدغم في التاء، والذي أدى إلى التقاء الساكنين الطاء الأولى الباقية، والحرف المجتلب المدغم؟. ويمكن توضيح ما تحدث عنه ابن الحاجب بالآتي:

بيد أن أبرز شراح شافية ابن الحاجب كالرضي (ت ٦٨٦هـ)، واليزدي (ت ٧٢٠هـ)، والجاربردي (ت ٧٤٦هـ) بينوا أن الصوت المستجلب الذي يشير إليه كلام المصنّف هو الطاء الأولى لإبقاء صفة الإطباق لا المدغمة في التاء^(٣٥). ومهما يكن من أمر فإن غاية كل ذلك الوصول إلى نفي ما افتترض من احتجاج عن طريق العقل والمنطق فيسقط بالتناقض كقول ابن الحاجب (موجودة

غير موجودة)، و(إدغام الحرف وإظهاره في حالة واحدة). أو عن طريق الصناعة النحوية وقواعدها المحظورة كقاعدة عدم التقاء الساكنين. وقد انشغل الشيخ ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) في التماس سبيل لنفي حدوث التقاء الساكنين في هذه الحالة متناسياً ألا وجود حقيقي لها، فيقول: ((إن الاستعلاء الباقي بعد الإسكان للإدغام في نحو فرطت إن كان في عداد حرف ساكن ... فقد اجتمع ساكنان وإن كان في عداد المد في حرف اللين وهو الأقرب لم يجتمع ساكنان))^(٣٦). ويوضح هذا بالآتي:

وشتان ما بين الاثنين فالاستعلاء صفة الصوت المستعلي المدغم وليست صوتاً مستقلاً سابقاً له بحسب ما يصوره كلام ابن مالك لنا بخلاف صوت المد واللين، ولا أدري لم قرن انفصاله بحالة الإدغام، ولم يكن ذلك في كل صوت مطبق سواء أدغم أم لم يدغم.

ويخلص ابن الحاجب أخيراً إلى إخراج هذا اللون من التفاعل الصوتي الذي يحفظ للأصوات المطبقة صفة الإطباق من حيز الإدغام، فالطاء في مثل (أحطت) مبيّنة عنده ((ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فأطلق عليه الإدغام لذلك، ولذلك يحس الإنسان من

نفسه ضرورة عند قوله " أَحَطْتُ " النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها))^(٣٧). وكلامه هنا أقرب إلى واقع الدرس الصوتي من الافتراضات التي ساقها وليته احتكم فيها إلى الحس والفطرة السليمة لوجدتهما يأبيان ما ذكر ولا يستسيغانه ولجنب النحاة وعلماء التجويد من بعده الخوض في هذه المسائل التي طرقتها ، ووفر عليهم جهد ترديد كلامه والسير على منواله .

وخلاصة ما تضمنه كلام ابن الحاجب أن ليس ثمة إدغام صريح مع بقاء صفة الإطباق ؛ لأن الإدغام عنده لا يكون إلا بتحقيق التماثل التام بين المدغم والمدغم فيه وإن لم يكن ذلك فهو شيء آخر غير الإدغام ، فليس هناك نوع آخر من الإدغام سوى الصريح على وفق ما يرى.

وصف ما يحدث عند إدغام الأصوات المطبقة مع بقاء صفة الإطباق:

تجدر الإشارة أولاً إلى أن أغلب الذين تعرضوا لدراسة إدغام أصوات الإطباق من القدماء والمحدثين قد ركزوا بحثهم على حالة إدغام الطاء في التاء ويمكن أن نلتمس لذلك أسباباً منها أن هذه الحالة (إدغام الطاء في التاء مع بقاء صفة الإطباق) هي الوحيدة الواردة في القرآن الكريم باتفاق جلّ القراء ، ومنها ورودها في كتب النحو ابتداءً من كتاب سيبويه متقدمة - هي وحالة إدغام الطاء في الدال - على الحالات المشابهة

الأخرى كإدغام الظاء في الدال والظاء في التاء ، والصاد في الزاي وغيرها، ما جعلها الحالة الرئيسة التي قيست الحالات الأخرى بها ، وقلّ الاهتمام بسواها، وهو قياس لا يصح من النواحي كلها، فليست هي حالات متطابقة، وسيتضح هذا لاحقاً. ومن هذه الأسباب أيضاً قرب ما بين الطاء والتاء، فلا يفرق بينهما سوى صفة الإطباق مع تكرار وقوع هذا التتابع في كلمة واحدة عند اتصال ضمير التكلم والخطاب (تَتَوَلَّى) بنهاية فعل آخره طاء، وهو ما جعلها حالة فريدة بين نظائرها.

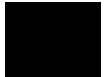
١ - التتابع (ط - ت) :

قد رأينا كيف أنكر ابن الحاجب تحقق إدغام الطاء في هذا التتابع وقال بأنها مبيّنة، ولكنه على الرغم من ذلك يدرك أن بيان الطاء في هذا التتابع ليس كبيان صوت آخر لا يدغم في التاء باتفاق كالعين مثلاً في قولنا: (منعّت)، ولهذا راح يبحث عن تفسير له قائلاً: ((لما اشتدّ التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل))^(٣٨) ثم كرّر هذا المعنى مرة أخرى بالقول: ((وإنما اشتدّ التقارب حتى نطق بالتاء بعدها من غير فصل))^(٣٩). وهو هنا يشير إلى المعنى العام للإدغام عند النحويين وهو أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل

بينهما بحركة أو وقف فيصيرا لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة^(٤٠). ومغزى كلامه أن عدم تحقق التماثل التام في هذه الحالة لبقاء صفة الإطباق في الطاء عند إدغامها في التاء لم يخل بركن أساس للإدغام، وهو النطق بالصوتين من دون أن يفصل بينهما بفواصل. ويمكن أن نفهم المسألة على نحو معكوس وهو أن هذا التقارب في نطق الصوتين والتداخل بينهما لم يؤثر في صفة الإطباق فيسقطها، فهي لا تشكل عائقاً لتحقيقه، ثم إن هذا الوقف أو الوقفة - بحسب تسمية ابن جني^(٤١) - لا تحقق لها في الواقع الفعلي للكلام في رأيي، وإنما هو مجرد افتراض؛ لأنهم لاحظوا أن الصوتين المتماثلين لا يمكن نطقهما منفصلين إلا إذا تجسّما هذه الوقفة، ولا أحد يفعل ذلك واقعاً. ومن الصعب أن نتصور فضلاً عن ذلك أن جميع الأصوات التي لا تدغم في بعضها تفصل بينها وقفات كالحاء والتاء في (منحت) على سبيل المثال، وغاية ما يمكن قوله هنا إن مخرج هذين الصوتين وصفاتهما لم تحل دون الاتصال التام بينهما ولذلك لم يتأثر أحدهما بالآخر.

وقد نقل الرضي عن ابن الحاجب غير ما صرح به في (الإيضاح) عن بيان الطاء عند التاء في مثل: (فرطت) وهو قوله: ((والحق أنه ليس مع

الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالإدغام لشبهه به كما يسمى الإخفاء في نحو ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾^(٤٢) و﴿الْعَفْوُ وَأْمُرٌ﴾^(٤٣) (إدغاماً))^(٤٤). وأرجح هنا أن الرضي قد نقل هذا النص من شرح ابن الحاجب لشافيته إذ اطلع الرضي على هذا الشرح وورد ذكره في شرحه^(٤٥). ومن البين أن ما أطلق عليه إخفاء في (فرطت) يختلف عن الإخفاء في الأمثلة التي قاسه بها، فالنحويون ينصّون على أن فيها إخفاءً لحركة المدغم تجنباً لالتقاء الساكنين، وهو يتحدث عن إخفاء صوت صامت هو الطاء. ويمكن أن يوجه كلامه بأن وجه المشابهة يكمن في أن كلتا الحالتين قد اعتراهما ما يخل بالإدغام وهو في المقيس بقاء صفة الإطباق مع تقارب الصوتين وتداخلهما نطقاً، وهو في المقيس عليه عدم سكون المدغم مع خفاء حركته، ففي الحالتين كان المانع خفياً دقيقاً ولذلك لم يعبأ به النحاة، وسموا ما جرى فيهما إدغاماً. وقد سوغ له هذا إطلاق الإخفاء على ما يعرف بإدغام الطاء في التاء إدغاماً ناقصاً. أمّا قول د. غانم قدوري الحمد معلقاً على نص ابن الحاجب المذكور آنفاً: إن ((كلمة (الإخفاء)... لها معنى محدد يتصل بأحكام النون الساكنة فقط))^(٤٦)، فهو مردود بما نص عليه كثير من العلماء كقول أبي عمرو الداني:



((وَأَمَّا الْمُخْفَى فَعَلَى نَوْعَيْنِ: إِخْفَاءَ الْحَرَكَاتِ ،
وَإِخْفَاءَ النَّونِ وَالتَّنْوِينِ))^(٤٧)، وقول ابن الجزري:
((وَأَمَّا الإِخْفَاءُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِخْفَاءِ النَّونِ
السَّائِكَةِ وَالتَّنْوِينِ عِنْدَ أَحْرَفِهِمَا...وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا
عِبَارَةٌ عَنْ إِخْفَاءِ الْحَرَكَةِ))^(٤٨)، ومردود كذلك بما
مثَّلَ به ابن الحاجب ولم يذكره د. غانم في ما
نَقَلَ عنه، ومن الواضح أَنَّ هذا التَّمثِيلَ لا عِلَاقَةَ
له بِإِخْفَاءِ النَّونِ مُطْلَقًا. وَإِخْفَاءُ عِنْدَ بَعْضِ
عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ الْمُتَأَخِّرِينَ قَدْ يَرَادُ بِهِ إِضْعَافُ
الْحَرْفِ وَتَبْعِيضُهُ وَسِتْرُ ذَاتِهِ وَإِخْفَاتُ صَوْتِهِ^(٤٩).
وِثْمَةٌ رَأْيٍ آخَرَ بِالضَّدِّ مِمَّا ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ
صَاحِبُهُ الْخَضِرُ الْيَزِيدِيُّ أَحَدَ شُرَاحِ الشَّافِيَّةِ، الَّذِي
نَجَدَهُ يَمِيلُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ تَمَائُلِ الْمُدْغَمِ وَالْمُدْغَمِ
فِيهِ مِنَ الْوُجُوهِ كُلِّهَا، وَوُجُوبِ تَمَائُلِهِمَا فِي مَا لَا
يَتَأْتَى الْإِدْغَامَ إِلَّا بِهِ^(٥٠)، ثُمَّ يَقُولُ: ((وَالْحَقُّ أَنَّ
الطَّاءَ تَاءً مَعَ الْإِطْبَاقِ، وَهُوَ لَا يَأْبَى تَمَائُلَهُمَا فِي
الْإِدْغَامِ))^(٥١). وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ التَّفَاتَةَ الْيَزِيدِيَّ هُنَا
إِلَى أَنَّ الْإِطْبَاقَ هُوَ الْفَارَقُ الْوَحِيدُ بَيْنَ الطَّاءِ
وَالتَّاءِ تُعَدُّ التَّفَاتَةُ مُوَفِّقَةً وَفَرِيدَةً، إِذْ إِنَّ جَمْعَهُ
النَّحْوِيِّينَ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الصَّوْتَيْنِ يَفْتَرِقَانِ
أَيْضًا فِي جَهْرِ الطَّاءِ وَهَمْسِ التَّاءِ^(٥٢). وَمَا قَرَّرَهُ
يَتَّفَقُ مَعَ مَا أَثْبَتَهُ عِلْمُ الْأَصْوَاتِ الْحَدِيثِ مِنْ
صِفَاتٍ لِهَذَيْنِ الصَّوْتَيْنِ^(٥٣). وَصِفَةُ الْإِطْبَاقِ
الْمُمِيزَةُ لِلطَّاءِ لَا تَحُولُ دُونَ تَحَقُّقِ إِدْغَامِ الصَّوْتَيْنِ
الْمَتَمَائِلَيْنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهَا عِنْدَهُ. وَعَلَى الرَّغْمِ

من هذا لا يمكن مساواة الإدغام في هذه الحالة
بإدغام صوتين يصل التماثل بينهما إلى حدِّ
التَّامِّ، بَلْ إِنَّ هَذَا التَّتَابُعَ نَفْسَهُ (ط - ت) قَدْ رُوِيَ
فِيهِ الْإِدْغَامُ التَّامُّ كَقَوْلِهِمْ: (حُثُّهُمْ) فِي (حُطَّتُهُمْ)
(^(٥٤)). وَقَدْ جَاءَ تَقْسِيمُ الْإِدْغَامِ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَامٌّ
وَنَاقِصٌ لِيَحْلُلَ هَذَا الْإِشْكَالَ، فَوُصِفَ بَعْضُ عُلَمَاءِ
التَّجْوِيدِ الْإِدْغَامَ النَّاقِصَ بِأَنَّهُ ((إِدْرَاجُ الْأَوَّلِ فِي
الثَّانِي ذَاتًا لَا صِفَةً، وَإِدْغَامُ (أَحْطَتْ) وَنَظَائِرِهِ مِنْ
قَبِيلِ (النَّاقِصِ)))^(٥٥)؛ لِانْقِلَابِ ذَاتِ الْأَوَّلِ إِلَى
ذَاتِ الثَّانِي دُونَ أَنْ تَتَقَلَّبَ صِفَتُهُ إِلَى صِفَتِهِ^(٥٦).
وَلَنَا أَنْ نَقِفَ عِنْدَ هَذَا الْكَلَامِ مُتَسَائِلِينَ كَيْفَ
انْقَلَبَتْ ذَاتُ الْأَوَّلِ (الطَّاءُ) إِلَى ذَاتِ الثَّانِي
(التَّاءُ)، وَالصَّوْتَانِ لَا تَقْصُلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا صِفَةُ
الْإِطْبَاقِ الَّتِي بَقِيَتْ دُونَ تَغْيِيرٍ، وَإِنْ كَانُوا يَزْعُمُونَ
أَنَّ الطَّاءَ مَجْهُورَةٌ وَتَحَوَّلَتْ إِلَى الْهَمْسِ فَالتَّغْيِيرُ
هُنَا قَدْ طَالَ الصِّفَةُ أَيْضًا بِحَسَبِ الْفِكْرَةِ الَّتِي
طَرَحُوهَا. وَالْحَقُّ أَنِّي لَا أَرَى تَقْسِيمَ الصَّوْتِ إِلَى
ذَاتٍ وَصِفَةٍ تَقْسِيمًا صَحِيحًا، فَلَا نَعْلَمُ مَاذَا
يَقْصِدُونَ بِذَاتِ الصَّوْتِ هَلْ يَرِيدُونَ مَخْرَجَهُ مِثْلًا
؟ وَمَخْرَجُ الطَّاءِ وَالتَّاءِ مُتَّحِدٌ كَمَا نَعْلَمُ، ثُمَّ أَلَيْسَتْ
صِفَةُ الصَّوْتِ جُزْءًا مِنْ ذَاتِهِ؟ وَقَدْ لَا يَفْصَلُ بَيْنَ
صَوْتٍ وَآخَرٍ إِلَّا صِفَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ ذَاتَهُ
بِالنَّسْبَةِ إِلَى نَظِيرِهِ كَالْإِطْبَاقِ بَيْنَ الطَّاءِ وَالتَّاءِ،
وَالصَّادِ وَالسَّيْنِ، وَالظَّاءِ وَالذَّالِ، وَالْجَهْرِ بَيْنَ الدَّالِّ
وَالتَّاءِ، وَالذَّالِ وَالتَّاءِ، وَالغَيْنِ وَالخَاءِ، وَالْعَيْنِ

والحاء... الخ .

أما المحدثون من دارسي أصوات العربية، فإنهم قلما فصلوا القول في دراسة هذا الموضوع إذ اكتفى بعضهم بإدراجه ضمن أنواع المماثلة الجزئية، واقتصروا آخرون على اتباع ما توصل إليه القدماء فيه من إدغامه إدغاماً ناقصاً وإبقاء صفة الإطباق؛ لأنها تعدُّ صفة قوة في الصوت لا يجوز الإجحاف بها^(٥٧). ويمكن القول: إن د. غانم قدوري الحمد هو أبرز من تطرّق لدراسة الإدغام الناقص بعامة، والحالة محل البحث بخاصة بحسب ما اطلعت عليه من جهود المحدثين ويمكن تلخيص ما توصل إليه بصدها بالآتي: إن إدغام الطاء في التاء - وهما صوتان متحدان في المخرج - مع بقاء صفة الإطباق هو كإدغام أي صوتين شديدين متماثلين كالطاء في الطاء ، أو التاء في التاء ، إذ يتداخل نطقهما، فيكتفى فيهما بحبس واحد للنفس يليه إطلاق واحد^(٥٨). وهو عين ما ذكره فندريس في حديثه عن نطق الساكن المضعف في المجموعة (atta) فهو يتكوّن من عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري^(٥٩)، لكن نقطة الاختلاف تكمن في أنه مع إدغام الطاء في التاء إدغاماً ناقصاً يُشربُ العنصر الأول (حبس الصوت) صوت الإطباق ، ويُعدّم الإطباق في العنصر الثاني (

إطلاق النفس)، فتكون النتيجة من هذا الإدغام صوتاً نصفه الأول طاء ، ونصفه الثاني تاء^(٦٠). ولا شك في أن ما ذكره د. غانم قدوري يعدُّ وصفاً حسناً لما يحدث في التابع المذكور في حالة الإدغام الناقص، ولكن لي ثمة تعليقات وإضافات هنا أهمها:

١ - هل يدخل التفاعل الصوتي الذي حدث بين الصوتين في هذا التابع أ (ط - ت) في مثل (بسطت) في حيز المماثلة؟ وقد نصّ على ذلك كثير من الباحثين على الرغم من أنه لا نجد أحد الصوتين قد تنازل عن صفة من صفاته الفارقة ليماثل الآخر بها. ومن المعلوم أن ليس بين الطاء - في نطقها الذي نعرفه له اليوم - والتاء إلا الإطباق ، وقد بقيت الطاء مطبقة والتاء مفتوحة، فليس ثمة مماثلة بين الصوتين إذاً. وحقيقة ما حدث عند إدغامهما إدغاماً ناقصاً لا يتعدى تداخل مراحل نطقهما فقط كما وضّح د. غانم من قبل؛ لأنهما صوتان شديدان متجاوران، وقد اتّحدا في المخرج أيضاً. وهذا التداخل لا يختلف عما يحدث بين صوتين متماثلين، وهو ما أشير إليه سابقاً.

٢ - يفهم من كلام د. غانم قدوري أن وحدة المخرج شرط لحدوث التداخل في مراحل نطق الأصوات الشديدة (الوقفية أو الانفجارية)

المتجاورة. وليس الأمر كذلك؛ إذ تشير نتائج الدرس الصوتي الحديث إلى أنه عندما يتوالى وقفين في بعض اللغات كالإنجليزية في مثل (apt)، أو (upta)، فإنهما يكونان ناقصين من الناحية السمعية، فالصامت (p) تنقصه مرحلة مسموعة هي المرحلة الثالثة (الانفجار) ، والصامت (t) تنقصه مرحلة مماثلة هي الأولى (الإغلاق)؛ بسبب تداخل مراحل نطقهما، ((حتى إنه عندما تأتي المرحلة الثالثة من الصامت [p] لا يمكن أن يتحقق انفجار الهواء المختلف مع ما يصحبه من ضوضاء، وذلك أن الحبسة الخاصة بالصامت [t] تمنعه))^(٦١). ويمكن أن نلاحظ الأمر نفسه في العربية عند التقاء الباء بالتاء في مثل: (ابْتَعَى)، أو الكاف بالتاء في مثل (اكتُب)، أو القاف بالدال في مثل (يَقْدَح).

٣ - لا شك في أن ما حدث بين الأصوات الوقفية المتجاورة في الأمثلة المذكورة في النقطة السابقة لا يمكن أن يُسمى إدغاماً وإن تضمن نوعاً من التقريب بين الأصوات بتداخل مراحل نطقها؛ لأن كل زوج منها يضم صوتين غير متّحدين في المخرج، إذ لا يُسمى الوقفيان مضعفين إلا عندما تكون حالة المزمار بالإضافة إلى المخرج واحدة بالنسبة إلى كليهما^(٦٢). وهذا يسلمنا إلى نتيجة مفادها أن كل إدغام لصوتين وقفيين (شديدين) يتضمن نقصاً في مراحل

نطقهما سمعياً، وليس العكس صحيحاً، أي ليست كل الوقفيات الناقصة مدغمة.

٤ - ومع أن التداخل بين الصوتين الوقفيين سيؤدي إلى فقدان كل واحد منهما لمرحلة من مراحل نطقه سمعياً كما ذكر آنفاً إلا أن الصوت الأول سيتأثر أكثر، ويكون نقصه أشد وأكثر وضوحاً، فالطاء في التتابع (ط - ت) في (بَسَطْتَ) وأمثالها تبدو أكثر نقصاً من التاء؛ لأنها فقدت العنصر المميّز الرئيس للصوت الوقفي وهو الانفجار^(٦٣)، أما التاء فلم تفقد إلا المرحلة الأولى، أي مرحلة الإغلاق وهي في الأصل غير ملحوظة حين يكون الوقفي في الموقع الاستهلاكي من منطوق ما^(٦٤). والتاء واقعة هنا في مُستهلّ مقطع جديد. ولذلك فإن ما ذكره د. غانم عن أن الصوت الناتج من إدغام الطاء في التاء يتكوّن من نصف طاء، ونصف تاء غير دقيق؛ لأنّ التاء عملياً لم ينقص منها شيء جرّاء عملية الإدغام وإنما يكمن النقص في الطاء وحدها. وفي بعض تعبيرات علماء العربية القدماء ما يشير إلى أنهم قد لمسوا هذه الحقيقة، كقول ابن جني: ((ألا ترى أنّك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة))^(٦٥). أو كقول ابن يعيش بعد تعريفه للإدغام ((... فيصير الحرف الأول كالمستهلك على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك

نحو: " شَدَّ " و " مَدَّ " ^(٦٦). وهذا كلام لا يحتاج إلى مزيد توضيح في الدلالة على المراد.

٥ - رَبَّ سَائِلٍ يَسْأَلُ: إذا جاز بقاء صفة الإطباق عند إدغام الطاء في التاء، فلم لا يجوز العكس أي الإبقاء على صفة الانفتاح عند إدغام التاء في الطاء في مثل: (انْعَتُ طَالِبًا)، وقد أجاب على ذلك بعض علماء التجويد ^(٦٧)، وتابعهم أغلب من تطرّق لهذا الموضوع من المحدثين ^(٦٨) وسبب ذلك في رأيهم يرجع إلى أن إطباق الطاء يعد من صفات القوة ويمثل مزية وفضيلة لها على التاء فأنثروا الحفاظ عليها عند الإدغام وليس الانفتاح في التاء كذلك. ولكنهم على الرغم من هذا لم يبينوا لنا من أي وجه تكون هذه القوة، وأين يكمن سر هذه الفضيلة. وقد اكتفى د. غانم قدوري بالقول: ((ولكنني أرجح أن يكون ذلك متعلقًا بقوة الصوت ووضوحه في السمع)) ^(٦٩). وهو بهذا لم يزد شيئًا على ما ذكره سيبويه من أن ((المطبق أفشى في السمع)) ^(٧٠).

والرأي في هذا أن مصدر القوة لا يتعلّق بالطاء وصفة الإطباق فحسب، بل بموقعها والبيئة الصوتية والوظيفية المحيطة بها أيضًا. وتفصيل ذلك أن الدراسات الصوتية الحديثة قد نصّت منذ زمان ليس بالقليل على أنه ((عندما تتبادل وحدتان أصواتيتان (فونيمان) التأثير بوجه أو

بآخر، فإنّ أضعفهما (بموقعه في المقطع، أو بقوته النطقية الخاصة) هو الذي يتحمّل تأثير الآخر)) ^(٧١). ويسمّى هذا (قانون الأقوى)، الذي وضعه عالم الأصوات الفرنسي جرامونت. ويمكن توضيح أشكال التأثير الذي حدث في التتابعات الصوتية موضوع البحث على وفق هذا القانون بالآتي:

أ - انْعَتُ طَالِبًا.

ب - بَسَطْتُ ، انْقَطُتَ وَأَمَّا

يُلاحظُ أنَّ التتابع (أ) قد سبقت فيه التاء الطاء ، والتاء تقع في نهاية مقطع (ع - ت) والطاء في بداية مقطع مجاور (ط -) وبحسب قانون الأقوى فالطاء أقوى موقعًا من التاء، وقد تميزت على التاء بقوتها النطقية الخاصة أيضًا، ولذلك سيؤثر إطباقها في التاء عند الإدغام متحوّلة إلى طاء، ولا يمكن لها أن تحتفظ بصفة الانفتاح أمام قوة الطاء من الناحيتين. وبخلاف ذلك نجد أن التتابع (ب) قد وقعت فيه التاء في الموقع الأقوى (بداية المقطع) وأغلقت الطاء المقطع السابق المجاور فهي في الموقع الأضعف هنا لكنها مع ذلك تتفوّق على التاء بقوتها النطقية، فكأننا هنا نشهد نوعًا من التساوي بين الطرفين، فلم يؤثر أحدهما في الآخر واحتفظت الطاء بإطباقها. إن أصحاب الرأي الذي ربط بين قوة الصوت الذاتية،

وامتداده النطقي ووضوحه السّمي نظروا إلى نطق الصّوت منفرداً، ولم يأخذوا في الحسبان مكانته ضمن المفردة التي يوجد فيها. ولو التفتنا قليلاً إلى هذه الناحية لرأينا أنّ هذا الصّوت يمثل ملمحاً مهماً في الكلمة التي يرد فيها بالنسبة للصوت الذي يُراد إدغامه فيه، حتّى إنّنا لا نتصور أنّ هذه الكلمة يمكن أن تتخلّى عنه؛ لأنّها إذا فقدته ستبدو مشوّهة وغامضة المعالم. هذا من ناحية الأثر السّمي أمّا إذا انتقلنا إلى آلية نطق الصّوت، فسنجد أنّ قوّة صوت الطّاء مقارنة بالتّاء تتمثّل في أنّ صفة الإطباق تتولّد من ارتفاع مؤخّر اللسان باتجاه منطقة الحنك، وتراجعها قليلاً إلى الخلف^(٧٢) وبذلك سينحصر الصّوت ويبدو مفخّماً. ولا شكّ في أنّ الانتقال إلى هذا الوضع سيطلب جهداً وقوّة عضليّة زائدة^(٧٣)، وستتغيّر أعضاء النطق لهذه الحركة الجديدة. وعندما يكون المطبق في الموقع الأقوى أي (ت - ط) في مثل (أ) انعت طالباً ستحتل هذه الحركة مجال التّاء، وكأنّ هناك حالة تعجّل ((فالعقل باشتغاله بنطق صوت ما في داخل مجموعة صوتيّة يجعله يصدره قبل أوانه))^(٧٤). ولا ريب في ذلك فالإدغام مرتبطٌ بالسرعة في الكلام الذي يتطلّب تيسير النطق وإشاعة الانسجام الصّوتي. ولا ننسى بعد ذلك أنّ التّاء في هذا التتابع مجرد احتباس غير بينٍ لهما

وضعها فهي لا تكاد تتبيّن إلاّ بالانفجار وهو مفقود في هذه الحالة ومن السّهولة أن يطغى عليها إطباق الطّاء بعدها.

والتتابع (ط - ت) في (ب) بسطت، وأنقطت، وتوأم بالضد من ذلك فالطّاء فيه احتباسٌ مفخّم مطبق يسهم في توضيح الصّوت وبيانه، وما زالت أعضاء النطق مهتمة بحركة الإطباق ولا تتجاوزها؛ لأنّ الصّوت المجاور وهو التّاء وإن كان في موقع أقوى إلاّ أنّه لا يمتاز بحركة نطقيّة ذات أهميّة يمكن أن تستغرق الصّوت المجاور الأضعف موقعاً. والانتقال من الإطباق إلى الانفتاح يكون تلقائياً بحركة ارتداد لا جهد عضلي فيها ولا استعداد، فهو حركة انحلال لوضع مجهد كانت أعضاء النطق قد وجّهت عنايتها لإنجازه من قبل، ورجوع إلى الحالة الطبيعيّة التي يمكن أن نصفها بأنّها الدرجة الصفريّة للإطباق.

٦ - إنّ حالة التكافؤ في القوّة بين فضيلة الطّاء الذاتية، وقوّة التّاء الموقعيّة في التتابع (ط - ت) جعلته يتأرجح بين بقاء الحال على ما هي عليه من دون تأثر فاحتفظ كلّ من الصّوتين بصفته المناظرة لصفة الآخر في الفصحى وهو ما تحدّثنا عنه سابقاً، وبين ميل كفة أحد الصّوتين على الآخر في بعض الاستعمالات اللهجيّة الأخرى، فقد أورد سيويوه سماعاً عن بعض

العرب (حُثُّهُمْ) في (حُطَّتُهُمْ) بإخلاص الطَّاء تاءاً^(٧٥)، والتأثر هنا رجعي. ونقل عن بعضهم الآخر (خَبَطُهُ) في (خَبَطَتُهُ)^(٧٦)، إذ تحولت التَّاء طاءً بتأثير إطباق الطَّاء قبلها وهو تأثيرٌ تقدّمي. ولا بُدَّ من الإشارة أخيراً إلى أنَّ هناك بعداً آخر وظيفياً دلالياً قد أسهم في الحفاظ على الضمير (التَّاء) في التتابع (ط - ت) من دون تأثر في حالة الإدغام الناقص، وإلاَّ بَمَ نفسٍ ورود التغيير في التتابع نفسه في صيغة الافتعال في مثل: (اطنَّعَ ← اطلعَ)، و(اطترَدَ ← اطرَدَ)، وفي هذا يقول سيبويه: ((وأعربُ اللغتين وأجودهما أن لا تقلبا طاءً؛ لأنَّ هذه التَّاء علامة الإضممار، وإنما تجيء لمعنى... وهي في افتعل لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر، ولكنه بناء دخلته زيادة لا تفارقه))^(٧٧). فالتَّاء في (افتعلَ) جزءٌ من صيغة ثابتة، وهي أي التَّاء وإن طالها التغيير سيُسَدَّلُ عليها من صيغة البناء بخلاف (التَّاء) الضمير.

٢ - التتابع (ط - د) في مثل (اضبُّطُ دُلاماً): ذكر سيبويه أنَّ الطَّاء في هذا التتابع تُدغم في الدَّال؛ لأنَّهما من موضعٍ واحدٍ، ثمَّ قال: ((إلاَّ أنَّكَ قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهب، لأنَّ الدَّالَّ ليسَ فيها إطباقٌ))^(٧٨). ويبدو أنَّ إيراد هذا المعنى بصورة التقليل كان لغاية مقصودة تظهر

في قوله بعد أسطرٍ قليلة: ((وكذلك الطَّاء مع التَّاء إلاَّ أنَّ إذهاب الإطباق مع الدَّال أمثلٌ قليلاً ، لأنَّ الدَّال كالطَّاء في الجهر والتَّاء مهموسة))^(٧٩). وقد ردَّ هذا الرأي كثير من النحويين بعده^(٨٠). ولا ريبَ في أنَّ ملاحظته دقيقة؛ فإنَّ ما يستقيه الحسَّ وتأمَّل النطق يؤكدُ فعلاً أنَّ بقاء الإطباق مع التَّاء أمثلٌ، لكنَّ الإشكال يقعُ في تعليل ذلك؛ إذ بناه على أساس أنَّ الطَّاء صوتٌ مجهورٌ ، والطَّاء بحسب ما نعرفها اليوم مهموسة. وأرجحُ أنَّها كانت يوم وصفها سيبويه مهموسة كذلك، ولكنه اتَّبَعَ معياراً مختلفاً في الحكم بجهرها غير معيار اهتزاز الأوتار الصوتية الذي يأخذ به المحدثون^(٨١). ويمكن توضيح ما يجري من تأثير صوتي في الحالتين: حالة جهر الطَّاء ، وهمسها بالآتي:

١ - جهر الطَّاء: وتكونُ في هذه الحالة دالاً مطبقة. وسأرمزُ لها بالرمز (د) ونظيرها المنفتح الدَّال .

ويعلِّق د. عبد الصَّبور شاهين على هذه الحالة قائلاً: ((فكأنَّ صوت الطَّاء سوف يتخلَّى في هذه الحالة عن صفتين هما عنصر القوة فيه (الجهر والإطباق)، دون أن يعوّضه صوت التَّاء عن أحدهما شيئاً، ومن هنا كان الإبقاء على الإطباق أمثل، ليكون الصوت قد تنازل عن صفة واحدة

من صفاته هي الجهر، وهو كما نعلم صفة عامة يسهل التنازل عنه^(٨٢). ولا يخفى ما يحمله هذا الكلام من تناقض، إذ كيف يكون الجهر صفة قوة، ثم يكون صفة عامة يسهل التنازل عنها، حتى إن النحاة لم يبالوا بسقوطها، أو وجودها في حالة الإدغام بحسب ما يقول في موضع آخر^(٨٣)، بل نجده ينص في موضع ثالث على ((أن الصفات العامة [ومنها الجهر]... ليست إحداها بصفة قوة^(٨٤)، ثم إن الصوت المؤثر في الإدغام الرجعي - كما هي الحال هنا - لا يمكن أن يعوض الصوت الذي قبله شيئاً بعامة وليس الأمر مقتصرًا على التاء في مثل هذا التتابع كما يفهم من كلامه. ومقدار التأثير الصوتي في النهاية لا يرتبط بمقدار ما فقده الصوت من صفات، بل بنوع هذه الصفات، وبمقدار ما يحققه التغيير من انسجام صوتي واقتصاد في الجهد العضلي بحسب ما يقره النظام الفونولوجي للغة. ويمكن أن نرى أن همس الطاء (المجهورة) قد أفضى إلى تساوي التتابعين؛ إذ لا يفصل بين الصوتين فيهما إلا صفة واحدة هي الإطباق، فهل يعني هذا أن تخلي المجهور عن إطباقه أمثل من تخلي المهموس؟. ويلاحظ أن الطاء في التتابع الأخير أصبحت مجهورة، أي دالاً مطبقة عند إدغامها إدغاماً ناقصاً، ولعل نطقها بهذه الطريقة هو الذي أوحى

لسيبويه بفكرة كون تخليها عن الإطباق أمثل؛ لأن افتراض همس الطاء في نطقهم يعني أن (الدال المطبقة) لا تمثل فونيماً عندهم، ومن الطبيعي أن يكون إحساسهم بالطاء وإطباقه وتميزه عن التاء أكبر من إحساسهم بما بين الدال المطبقة والمنفتحة من فرق في الإطباق، فهما يعدان صورتين نطقيتين (الفونين) لفونيم واحد. ويمكن لناطق العربية اليوم أن يتدبر هذا بسهولة عند تلفظه بالمثالين (انقُطْ ثَوَّاماً)، و(اضبُطْ دُلَّاماً). ويختلف التتابع (ط - د) عن التتابع (ط - ت) من ناحية وصف التأثير الصوتي الذي يحدث فيه، إذ يدخل جزء منه في حيز المماثلة؛ لأن الدال قد أثرت بجهرها في الطاء فجهرت متحولة إلى دال مطبقة كما سلف. أما الجزء الآخر من هذا التأثير فيتعلق بتداخل نطق هذا الصوت الأخير بصوت الدال بعده، وهما صوتان شديدان مجهوران وينطبق الوصف الذي ذكر في التتابع (ط - ت) عليهما.

٣ - التتابع (ظ - ذ):

يتفق صوتا الظاء والدال في المخرج، فكلاهما من أصوات ما بين الأسنان ويتفقان كذلك في جميع الصفات ماعدا الإطباق، فالظاء مطبقة بخلاف الدال وعند إدغامهما في التتابع (ظ - ذ) يجوز إبقاء الإطباق ويكون الإدغام ناقصاً، ويجوز أيضاً إدغامهما إدغاماً تاماً، وقد نص على هذا

سيبويه ومن تبعه من النحاة^(٨٥)، ولم يرد مثل هذا الإدغام في القرآن الكريم أو في قراءة من قراءته^(٨٦). وفي حالة إدغام هذا التتابع إدغامًا ناقصًا في مثل (احفظ ذلك) لا يحدث أثر تماثلي محسوس عند تجاورهما، بل نجد كل صوت قد احتفظ بصفاته وبقيت الظاء مطبقة كما كانت بصرف النظر عن مقدار إطباقها، لكن إدغام هذين الصوتين يختلف عما عرفناه في التتابعات السابقة؛ لأنه هنا يحدث بين صوتين رخوين (احتكاكيين)، وليس ثمة مراحل لنطق الأصوات الرخوة كما هي الحال مع الأصوات الشديدة، بل تنطق بإحداث تضيق في مخرجها أمام تيار الزفير المنفدع، ومن احتكاك هواء الزفير في هذه المخارج يتولد الصوت. ولا ريب عندئذ أن تختلف عملية الإدغام في النوعين من الأصوات، فعلى الرغم من أن اللسان سيرتفع ارتفاعه واحدة، لنطق صوت الظاء ثم الدال في التتابع موضوع البحث، إلا أن الصوتين لا يتداخلان نطقًا، بل يمكن أن نصفهما بأنهما متلاصقان ولا نكاد نحس أن الصوت الأول (المُدغم) قد نقص شيئًا من نطقه، فضلًا عن الثاني المدغم فيه، فليس من فرق في تكوين الظاء في قولنا: (الفظ ذلك)، وقولنا: (الفظ حاء)، بل يكمن الفرق في تمايزها واستقلالها عن الصوت الذي بعدها في المثال الثاني لوجود

فاصل زمني لانتقال أعضاء النطق من مخرج إلى آخر، ولاختلاف جرسها في السمع عن الحاء بعدها، بخلاف ما بين الظاء والدال من تشابه كبير لا يساعد على تمييز الفصل بينهما، إلا أن الظاء ما زالت أضعف من الدال لوقوعها في موقع القفل في مقطع مغلق. أما سبب احتفاظ الظاء بالإطباق في هذا التتابع، فقد أغنانا ما ذكر عنه في التتابع (ط - ت) عن تكراره هنا.

٤ - التتابع (ظ - ث):

يدغم صوت الظاء المجهور المطبق في صوت الثاء المهموس المنفتح إدغامًا ناقصًا فيحتفظ بإطباقه حينئذ مع جواز إدغامه إدغامًا تامًا أيضًا^(٨٧). وهذا يعني ضمناً أن الظاء في حالة الإدغام الناقص ستتأثر بالثاء مماثلة إياها في صفة الهمس متحوّلة إلى صوت ليس له تمثيل فونولوجي في اللغة العربية، وإنما نعدّه هنا تنويعًا نطقيًا (ألفون) للظاء وهذا الصوت هو الظاء المهموسة أو الثاء المطبقة. وسأرمز له بالرمز (ث)، ويمكن توضيح هذا بالمثال الآتي:

ولم يرد مثل هذا الإدغام في القرآن الكريم أو إحدى قراءاته^(٨٨). وقد جعل سيبويه بقاء الإطباق فيه أمثل من بقاءه عند إدغام الظاء في الدال أي في التتابع السابق (ظ - ذ)^(٨٩). ويظهر أن مرجعه في ما ذهب إليه هنا القياس على ما

توصل إليه في التتابعين (ط - ت)، و(ط - د) أكثر من تأمله لنطق التتابعين أنفسهما، إذ استنتج أن ذهاب الإطباق يكون أمثل عندما يتفق الصوتان في جميع الصفات ويكون هو الصفة الوحيدة الفاصلة بينهما^(٩٠)، مع أن همس الظاء في التتابع (ظ - ث) بتأثير الناء بعدها سيؤدي إلى النتيجة نفسها، فلا يفصل بين الصوتين حينئذ إلا الإطباق أيضاً.

ويبدو من تدبر لفظ التتابعات الشديدة والرخوة أن بقاء الإطباق مع الأولى أمثل، أو فلنقل إن إطباقها أسهل تمييزاً في السماع لوجود وقف الانحباس بين مراحل نطقها، أمّا الرخوة فهي عبارة عن امتداد نطقي (احتكاك) ولا يفصل بين الصوتين في تتابعاتها إلا الحد المقطعي، إذ يظهر الإطباق قبل هذا الحد، ثم يختفي بعده مباشرة. وعلى أية حال قد يسهم كون الظاء فونيمياً مستقلاً في العربية في تمييزه بسهولة من الذال في التتابع (ظ - ذ)، أكثر من تمييز الظاء المهموسة أو الناء المطبقة (ت) من الناء؛ لأنها ليست إلا تنويعاً نطقياً (ألفوناً) لصوت الظاء هنا.

٥ - التتابع (ص - س): يجوز في هذا التتابع أيضاً أن تدغم الصاد في السين إدغاماً تاماً، ويجوز أن تحتفظ بإطباقها^(٩١)، فيكون إدغامها في السين ناقصاً، وبقاء إطباقها يعني عدم حدوث أي نوع من المماثلة بين الصوتين على

الرغم من التصاقهما ببعض نطقاً وغياب أي فاصل بينهما، وقد مثل له سيبويه بقولهم: (افحص سألماً). والغريب في الأمر أنه يقول بعد ذلك متحدثاً عن الصاد في هذا المثال: ((فتصير شيئاً وتدع الإطباق على حاله))^(٩٢)؛ إذ إن بقاء الإطباق على حاله يعني أنها باقية على حالها (صاداً) ولا تصير شيئاً، ولا يختلف التفاعل الصوتي الذي يحصل في هذا التتابع عن الذي حصل في التتابع (ظ - ذ) وسبق الحديث عنه، فالصوتان رخوان أيضاً لا يفصل بينهما إلا الإطباق. ولم يرد إدغام الصاد في السين في القرآن الكريم وقراءاته^(٩٣).

٦ - التتابع (ص - ز): تفتقر الصاد عن الزاي بصفتين، فهي مهموسة مطبقة، والزاي مجهورة مفتحة، وهما من مخرج واحد، وتتفقان بصفة مميزة هي الصّفير ولذلك جاز إدغام إحداهما في الأخرى، وعند إدغام الصاد في الزاي يجوز الإبقاء على إطباقها^(٩٤)، على حين يسري التماثل في الصفة الفارقة الأخرى ويغلب جهر الزاي لقوة الصوت الموقعية همس الصاد، وتكون النتيجة أن تتحول الصاد إلى صاد مجهورة، أي زاي مطبقة وسأرمز لها بالرمز (ز). ويمكن توضيح هذا التحول بالمثال الآتي:

أما ما ذكره سيبويه من أن ذهاب الإطباق في التتابع (ص - س) أمثل من ذهابه في هذا

التتابع (ص - ز)^(٩٥)، فينطبق عليه ما توصل له البحث في التتابعين (ظ - ذ)، و(ظ - ث)؛ لأنَّ النتيجة في الحالتين قد جاءت من القياس على الأصل نفسه.

٧ - تتابعات أخرى: من اليسير ملاحظة أنَّ التتابعات الستة الآتية الذكر تتنظم في ثلاث مجموعات، اثنان في كل مجموعة، تضمُّ المجموعة الأولى الأصوات الأسنانية اللثوية وجميعها أصوات شديدة وفيها التتابعان (ط - ت ن و(ط - ذ)، وتضمُّ المجموعة الثانية الأصوات البين أسنانية وجميعها أصوات رخوة وفيها التتابعان (ظ - ذ)، و(ظ - ث)، على حين احتوت المجموعة الأخيرة أصوات الصفير اللثوية وجميعها أصوات رخوة وفيها تتابعان أيضاً هما (ص - س)، و(ص - ز). ويلاحظ أنَّ أصوات المجموعتين الأولى والأخيرة تكاد تتفق في المخرج، غير أنَّ ثمة فارقاً كبيراً بينها من ناحية الصفات.

وقد اكتفى سيبويه عند تناوله لموضوع الإدغام في هذه الأصوات بالإشارة إلى بقاء صفة الإطباق في التتابعات الستة المذكورة فقط، بيد أنَّه ذكر أنَّ أصوات كل مجموعة من الممكن أنَّ تُدغم في أصوات المجموعة الأخرى ما عدا أصوات الصفير (ز ، س ، ص) فإنَّها لا تُدغم

في أصوات المجموعتين الأخريين^(٩٦)، وبذلك تكون الحويلة ثمانية تتابعات يُدغم فيها الصوت المطبق بصوتٍ غير مطبق من مجموعة أخرى هي: (ط - ث)، و(ط - ذ)، و(ط - س)، و(ط - ز)، و(ظ - د)، و(ظ - ت)، و(ظ - ز)، و(ظ - س). ولم يرد عن سيبويه^(٩٧)، ولا من تبعه من متقدمي النحويين كالمبرد (ت ٢٨٦هـ)^(٩٨)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)^(٩٩)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(١٠٠) أنَّ صوت الإطباق في هذه التتابعات يحتفظ بإطباقه عند الإدغام، أي يكون إدغامه ناقصاً في ما بعده، ولكننا نجدُ ذكراً لذلك لدى متأخري النحاة كالزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، ولم يتعدَّ ما ذكره الإشارة المجملَّة إلى التفصيل والتبيين. فالزمخشري على سبيل المثال، بعد أن ذكر أنَّ هذه الأصوات التسعة يُدغم بعضها في بعضٍ عدا أصوات الصفير التي لا تُدغم في سواها، قال: ((والأقيس في المطبقة إذا أُدغمت تبقى الإطباق))^(١٠١). ويذكر ابن عصفور متحدِّثاً عن الطاء والظاء ((وإذا أُدغما في غير مطبق مثل أن يُدغما في الدال والطاء، فالأفصح أن لا يُقلبا إلى جنس ما يُدغمان فيه بالجملة، بل يبقى الإطباق))^(١٠٢). ويقرّر

الشَّارح الرضويَّ أَنَّهُ ((إذا أُدْغِمَتْ حُرُوفُ الإِطْبَاقِ فِيمَا لَا إِطْبَاقَ فِيهِ فَالْأَفْصَحُ إِبْقَاءُ الإِطْبَاقِ لئَلَّا تَذْهَبَ فَضِيلَةُ الْحَرْفِ))^(١٠٣).

أَمَّا عِلْمَاءُ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ فَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ الإِدْغَامُ إِلَّا فِي تَتَابُعٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ التَّتَابِعَاتِ فِي عِدَدٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ وَهُوَ التَّتَابُعُ (ظ - ت) فِي «أَوْعَظْتَ»^(١٠٤)، وَقَدْ أَشَارُوا إِلَى بَقَاءِ الإِطْبَاقِ فِي بَعْضِهَا، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو (ت ١٥٤هـ)، وَالْكَسَائِي (ت ١٨٩هـ) أَيْضًا^(١٠٥). وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: ((قَرَأْنَا بِإِدْغَامِهِ عَنْ ابْنِ مُحِیْصَنٍ مَعَ إِبْقَاءِ صِفَةِ التَّقْخِيمِ))^(١٠٦). فَيَكُونُ إِدْغَامُ الظَّاءِ فِي التَّاءِ إِدْغَامًا نَاقِصًا. وَيُمَيِّزُ الإِدْغَامُ فِي هَذِهِ التَّتَابِعَاتِ عَنِ التَّتَابِعَاتِ السَّتَّةِ الَّتِي سَبَقَتْهُ مَلْمَحٌ مَهْمٌ هُوَ انْتِقَالُ مَخْرَجِ الصَّوْتِ الْمُدْغَمِ إِلَى مَخْرَجِ الصَّوْتِ الَّذِي يُدْغَمُ فِيهِ بِتَأْثِيرِ الْمِمَاتِلَةِ، وَبِنَتِجٍ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ كَبِيرٌ فِي الصِّفَاتِ، إِلَّا أَنَّ صِفَةَ الإِطْبَاقِ مَعَ ذَلِكَ سَتَبْقَى بِوصْفِهَا أَثَرًا بَاقِيًا مِنَ الصَّوْتِ الْمُتَحَوِّلِ. أَمَّا السَّتَّةُ الْأُولَى فَهِيَ مُتَّحِدَةٌ فِي الْمَخْرَجِ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ إِنَّ نِصْفَهَا لَا يَطَالُهُ أَيُّ تَغْيِيرٍ تَمَاتِلِيٍّ، وَنِصْفَهَا الْآخَرُ تَتَغَيَّرُ فِيهِ صِفَةُ (الْجَهْرُ/ الْهِمْسُ) فَحَسَبَ. وَيُمْكِنُ تَوْضِيحُ التَّغْيِيرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي تَحْدُثُ عِنْدَ إِدْغَامِ صَوْتِ الإِطْبَاقِ فِي هَذِهِ التَّتَابِعَاتِ إِدْغَامًا نَاقِصًا بِالْآتِي:

أ - التَّتَابُعُ (ظ - ت): وَهُوَ التَّتَابُعُ الْوَحِيدُ الَّذِي

نَصَّتْ بَعْضُ الْقِرَاءَاتِ عَلَى وَرُودِ الإِدْغَامِ النَّاقِصِ فِيهِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَتَطَرَّقْ كُتُبُ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ إِلَى تَفْصِيلِ كَيْفِيَّةِ حَدُوثِهِ إِلَّا أَنَّ بَعْضَهَا كَانَ يَسُوْقُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وَلِهَذَا نَجِدُ الْخَضِرَ الْيَزِيدِيَّ يَقُولُ فِي شَرْحِهِ لِلشَّافِيَّةِ: ((فَأَمَّا الظَّاءُ مَعَ التَّاءِ، نَحْوَ أَغْلَظْتُ، فَإِنْ كَانَ الظَّاءُ مَلْفُوظَةً فَلَا إِشْكَالَ، وَإِلَّا فَيَكُونُ الْوَجْهَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ، وَلَمْ أَجِدْ تَعَرُّضَ الإِطْبَاقِ لِهَذَا النَّحْوِ فِي الْكِتَابِ))^(١٠٧). وَيَقْصِدُ بِالْكِتَابِ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ، أَيُّ: ابْنِ الْحَاجِبِ الَّذِي لَا يَعِدُّ الإِدْغَامَ مَعَ بَقَاءِ صِفَةِ الإِطْبَاقِ إِدْغَامًا كَمَا سَلَفَ. فَتَحَقِّقُ الإِدْغَامُ فِي هَذَا التَّتَابُعِ عِنْدَ الْيَزِيدِيِّ يَكُونُ بِإِبْقَاءِ صِفَةِ الظَّاءِ مَلْفُوظَةً وَإِلْصَاقِهَا مِنْ دُونِ فَصْلِهَا بِالتَّاءِ أَوْ قَدْ يَرِيدُ تَدَاخُلَ الصَّوْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَاسَمَهَا عَلَى إِدْغَامِ الظَّاءِ بِالتَّاءِ. وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا التَّدَاخُلَ لَا يَتَحَقَّقُ وَالظَّاءُ بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا أَوْ كَمَا عَبَّرَ مَلْفُوظَةً؛ لِاخْتِلَافِ الْمَخْرَجِينَ، وَلِأَنَّ الظَّاءَ رَخْوَةً وَالتَّاءَ شَدِيدَةً. وَلَا يَحْصُلُ التَّدَاخُلُ إِلَّا إِذَا انْتَقَلَتِ الظَّاءُ إِلَى مَخْرَجِ التَّاءِ وَاكْتَسَبَتِ الشَّدَّةَ وَالْهِمْسَ مِنْهَا بِتَأْثِيرِ الْمِمَاتِلَةِ مَعَ بَقَاءِ الإِطْبَاقِ فَتَتَحَوَّلُ حِينَئِذٍ إِلَى طَاءٍ وَيَسْرِي عَلَيْهَا مَا ذُكِرَ آنفًا فِي مَوْضِعِ إِدْغَامِ الطَّاءِ فِي التَّاءِ.

وَيُمْكِنُ تَوْضِيحُ التَّأَثُّرِ الصَّوْتِيِّ الَّذِي حَدَثَ هُنَا بِالْآتِي:

وقد وردَ في كتاب سيبويه ما يؤيد حدوث هذا الإدغام بالطريقة الموضحة آنفاً، إذ جاء فيه أنَّ بعض العرب يقولون (حَفْطُهُ) بطاءً مُشدَّدةً في (حَفْطُهُ)^(١٠٨)، وهذه تمثلُ مرحلةً تاليةً لمرحلة الإدغام الناقص هكذا: (حَفْطُهُ ← حَفْطُهُ ← حَفْطُهُ) والإدغام في المرحلة الأخيرة تقدَّمي لا يختلفُ عن إدغام التاء في الطاء في مثل (خَبَطْتُ ← خَبَطْتُ).

ب - التتابع (ظ - د): عند إدغام الظاء في الدال إدغاماً ناقصاً يكونُ التحولُ الصوتي أقلَّ مما حصلَ في التتابع السابق؛ لأنَّ الصوتين هنا متساويان في صفة الجهر، وبتحول المخرج واكتساب الشدة، مع بقاء الإطباق تصيرُ الطاءُ دالاً مُفخَّمةً (طاءً مجهورة) هكذا:

أمَّا صوت (الضاد)، فهو من الأصوات المُطبقة أيضاً، ولكن لم يردْ عن النحويين إمكان إدغامه في الأصوات التي يلمسُ فيها الإطباق إذا جاورت المُطبقة وهي (التاء، والدال، والتاء، والدال، والسين، والزاي) بحسب ما اطلعت عليه ماعدا ما أورده الزنجاني (ت ٦٦٠هـ) من أنَّ الأقيس تبقى الإطباق إذا أدغم المُطبق في غيره في مثل: (بَسَطْتُ، ووعَظْتُ، ومَرَضْتُ)^(١٠٩). فالمثال الأخير يشيرُ إلى إدغام الضاد في التاء إدغاماً ناقصاً. وقد يكونُ هذا مجرد مثال

مفترض. وقد وردَ في قراءات قرآنية غير مشهورة إدغام الضاد في (الدال، والتاء، والزاي) ولم تُشر المصادر التي أوردت هذه القراءات أكان الإدغام تاماً أو ناقصاً فيها^(١١٠). ولو افترضنا حدوث الإدغام الناقص فإنَّ النتيجة هنا لا تختلفُ عما وضَّحَ عند إدغام (الطاء) في الأصوات الثلاثة المذكورة. بعد انتقال الضاد إلى مخرجها فتكونُ مع الدال طاءً هكذا: (ض - ذ) ← (ظ ذ)، ومع التاء طاءً هكذا: (ض - ت) ← (ط ت)، ومع الزاي زائاً مُفخَّمةً هكذا: (ض - ز) ← (زز).

الإدغام الناقص بين بقاء الإطباق مع الأصوات المُطبقة، وبقاء الغنة مع صوت النون: ومن تحليل التتابعات السابقة يتبيَّن أنَّ إدغام الأصوات المُطبقة إدغاماً ناقصاً يتضمَّن حالاتٍ مختلفة بعضها لا يتضمَّن أيَّ تأثيرٍ تماثلي، ويتضمَّن بعضها الآخر تماثلاً يقتصرُ على الجهر والهمس، أي: اهتزاز الأوتار الصوتية أو عدمه، على حين ينطوي قسمٌ على انتقال في مخرج الصوت مع بقاء صفة الإطباق. وبهذا يتضحُ أنَّ المقارنة التي ساقها بعض القدماء بين بقاء الإطباق عند إدغام الأصوات المُطبقة في غيرها من الأصوات المذكورة، وبقاء الغنة عند إدغام النون في الواو أو الياء - إذ يقول: ((إنَّ الغنة قد تكونُ لا مع حرف الغنة، وذلك بأنَّ

تُشرب الواو والياء المضعفين غنة من الخيشوم. ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقاً، إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الإطباق))^(١١١) - هي مقارنة ليست في محلها؛ لأنها ركزت على إدغام الطاء في التاء مع بقاء الإطباق فحسب، وهو تتابع يندرج ضمن الحالة الأولى التي تخلو من أي تأثير تماثلي، وقرنته بإدغام النون في الواو والياء بغنة، وإدغامها فيهما يتضمن تحول النون إلى مخرج الصوتين لتماثلهما في كل شيء ماعدا الغنة، فيتولد عن ذلك واو أغن، وياء غناء، وهما صوتان لا استقلال فونولوجي لهما في اللغة العربية، بل هما ألفونان لصوتي الواو والياء على التوالي. وإذا أردنا أن نقارن بقاء الغنة هنا ببقاء صفة الإطباق عند إدغام الأصوات المطبقة وجب أن نضعها بإزاء أقرب حالة من حالات إدغام هذه الأصوات إدغاماً ناقصاً، وهي حالة ينتقل فيها مخرج الصوت المطبق إلى مخرج المدغم فيه ليمائله في الصفات كلها ماعدا الإطباق، لتكون النتيجة صوتاً لا استقلال فونولوجي له في اللغة العربية. ونجد مثل هذا في أربعة من التتابعات الثمانية الأخيرة وهي: (ظ - د)، و(ط - ث)، و(ط - ز)، و(ظ - ز)، فتكون النتيجة دالاً مشربة إطباقاً، وطاء مشربة إطباقاً، وزائاً مشربة إطباقاً بالترتيب، كما أُشربت الواو والياء غنة عند إدغام النون فيهما.

إدغام القاف في الكاف والإدغام الناقص: يشير كثير من كتب القراءات والتجويد إلى أن القاف قد تدغم في الكاف إدغاماً ناقصاً في مثل: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾^(١١٢)، إذ تحتفظ القاف باستعلائها ولا يذهب بالإدغام^(١١٣). ولم يرد هذا عن النحويين. وقد حاول د. غانم قدوري الحمد أن يفسر ما جرى في هذه الحالة قائلاً: ((مذهب من أدغم القاف في الكاف مع إبقاء صفة الاستعلاء في القاف يكون من باب الإدغام الناقص الذي يبقى معه للحرف الأول بعض صفاته. وهو في ذلك نظير الإدغام في (أحطت) مع ملاحظة أن الطاء والتاء من مخرج واحد، بينما القاف والكاف من مخرجين، لكن تدانيهما في المخرج يسر ارتفاع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة من غير فصل بينهما. فيحمل الاحتباس للنفس صفة الاستعلاء المقترن بالقاف، بينما يتميز إطلاق النفس بالاستقلال المتصف به صوت الكاف))^(١١٤). وما يؤخذ على هذا التفسير أن صاحبه - على الرغم من إقراره باختلاف صوتي القاف والكاف في المخرج - يجعل صفة الاستعلاء هي الصفة الفاصلة بين الصوتين، ويعقد مناظرة بين بقاء هذه الصفة للقاف حين تدغم في الكاف، وبقاء صفة الإطباق في الطاء عند إدغامها في التاء، ويُنحي المخرج جانباً، على حين يبدو جلياً أن الموضع الذي يطبق عليه اللسان في جهاز

آنفًا؛ لأنها كلّها قد تضمّنت العنصر الأساس
لتحقّق الإدغام وهو اتّحاد المخرج سواء أكان ذلك
قبل الإدغام أم من جرّاءه.

الخاتمة:

خلصَ البحثُ إلى مجموعة من النتائج يمكنُ
إجمالها بالآتي:

- تشير حصيلة التّتبّع التاريخي إلى أنّ مصطلح
" الإدغام النّاقص " بوصفه الذي نعرفه اليوم لم
يثبت ويستقرّ إلا في نهاية القرن العاشر الهجري.
- أنّ أقرب توصيف للإدغام النّاقص بعامة وفي
الأصوات المُطبقة بخاصّة، بحسب معطيات علم
الأصوات الحديث هو أن يكونَ مماثلة جزئية
مشروطة باتّحاد المخرج دائماً، وإن اختلفت
الصفة ليتسنى ارتفاع اللسان لنطق الصّوتين
المُدغمين ارتفاعاً واحدة، ولذلك لا يمكنُ أن
يوصف الصّوت الأوّل في هذه الحالة بأنّه مبيّن
؛ لأنّ البيان يقتضي ارتفاع اللسان مرّتين،
وتجشّم وقفة بين الصّوتين. ولا يمكنُ أن يوصف
بأنّه مخفّ؛ لأنّ الإخفاء يقتضي إضعاف وتوهين
الضّغط على مخرج الصّوت في الفم، أو نقله إلى
موضع آخر بخلاف ما نلمسه في الإدغام
النّاقص من قوّة التّشديد وإطالة الاعتماد على
المخرج نفسه.

- أفضى البحثُ إلى وصف جميع التّتابعات التي

النّطق وطريقة الإطباق ومساحته عند لفظ
الصّوتين هي عوامل لها أثر كبير في تحديد
طبيعتهما وجرسهما، وهي عوامل - لاشكّ -
مختلفة، وليس الأمر مقتصرًا على استعلاء القاف
واستفال الكاف. ثمّ إنّ تداخل الصّوتين وارتفاع
اللسان بهما ارتفاعاً واحدة ليس له علاقة بتقارب
المخرجين، بل هو مرتبطٌ بنقص الأصوات
الشّديدة (الانفجارية) المتجاورة وتداخل مراحل
نطقها الثلاث الذي مرّ الحديث عنه في موضع
سابق، فلا يختلفُ ما حدثَ لصوت الكاف في (
نَخَلَكُمْ) عما يحدثُ في (يَقْتَرِب) أو ما يحدث
لصوت الكاف في (يَكْدَح)، لكنّ تقارب المخرجين
قد أوحى بارتفاع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة على
الرغم من أنّ جزء اللسان الذي يرتفع لنطق القاف
هو غير جزء اللسان الذي يرتفع لنطق الكاف
بعدها. وقد أسهم غياب المرحلة الأهم في نطق
الكاف، أي مرحلة الانفجار وقلة الفاصل الزمني
بينها وبين صوت الكاف الانفجاري ذي الموقع
الأقوى بعدها؛ لقرب مخرجه من مخرجها في
تغيب أكثر ملامحها، فطغى نطق الكاف عليها
(ونطقنا القاف فيه ضعيفاً مخفّفاً فسمع كأنّه
كاف))^(١١٥). فهذه الحالة إذاً لا تناظر إدغام
الطاء في التاء إدغاماً ناقصاً، بل لا تناظر إدغام
أي من تتابعات الإطباق الأخرى التي درّست

يحدث في الأول تداخل في مراحل نطق الصوتين تفسره ظاهرة نقص الأصوات الانفجارية المتجاورة، في حين لا نجد في الثاني هذا التداخل والنقص، بل يمكن وصف ما يحصل بين الصوتين الاحتكاكيين بأنه تجاور وتلاصق فحسب.

- أن السبب الرئيس الذي يجعل الصوت المطبق يحتفظ بإطباقه عند إدغامه بصوت غير مطبق هو تميزه بحركة نطقية خاصة تتطلب جهداً وقوة عضلية تبقي أعضاء النطق منشغلة بها لا تتجاوزها، يزداد على هذا أن الصوت المطبق يمثل ملمحاً مهماً في الكلمة التي يرد فيها، ويصعب تصور الكلمة من دونه.

- إن الالتفات إلى بقاء صفة الإطباق عند الإدغام وتمييزها يكون أبين بين الأصوات التي تكون هذه الصفة هي الوحيدة التي تفصل بينها بوصفها فونيمات مستقلة في اللغة العربية كالطاء والتاء، والظاء والذال، والصاد والسين. أما إذا أدى الإدغام الناقص إلى تكون تنويعات نطقية ليس لها تمثيل نطقي في اللغة العربية كالذال المطبقة والتاء المطبقة والزاي المطبقة، فلا يكاد يلتفت إلى بقاء هذه الصفة.

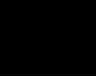
- إن أقرب حالة من حالات إدغام الأصوات المطبقة في غيرها إدغاماً ناقصاً إلى إدغام النون أو التنوين مع بقاء الغنة، نجدها في التتابعات (

يمكن أن يحدث فيها إدغام ناقص للأصوات المطبقة بحسب ما أشارت إليه كتب النحو ومؤلفات التجويد والقراءات القرآنية، وتحليلها صوتياً. وتبين من ذلك أن هذه التتابعات تنضوي في ثلاثة أصناف أو حالات، إذ يضم الصنف الأول تتابعات أصواتها متحدة في المخرج في الأصل ومتساوية في الصفات عدا صفة الإطباق، وبقاء هذه الصفة في الصوت المدغم يعني أن ليس هناك تفاعل تماثلي بين الصوتين، في حين يشتمل الصنف الثاني على تتابعات أصواتها متحدة في المخرج في الأصل ومختلفة في صفتي (الجهر والهمس) فضلاً عن الإطباق، والإدغام الناقص فيها يحقق المماثلة في الجهر والهمس مع بقاء الإطباق للصوت المدغم. أما الصنف الثالث فأصوات تتابعاته مختلفة في المخرج، وقد يرافق ذلك اختلاف في صفتي الجهر والهمس فضلاً عن صفة الإطباق، والتأثر الصوتي التماثلي في هذا الصنف أشد؛ لأنه يتضمن انتقال المخرج.

- يؤخذ على الدراسات القديمة والحديثة التي عالجت موضوع الإدغام الناقص في الأصوات المطبقة أنها نظرت إلى حدوثه بين صوتين شديدين (انفجاريين)، أو صوتين رخوين (احتكاكيين) بعين واحدة وساوت بين الحالتين، على الرغم من أن ثمة اختلافاً بيناً بينهما؛ إذ

تتأظره حالة من حالات الإدغام الناقص في
الأصوات المطبقة؛ لأنها جميعاً يتحقق فيها اتحاد
المخرج بخلافه.

ظ - د)، و (ط - ث)، و (ط - ز)، و (ظ -
ز) وليس في التتابع (ط - ت)، بخلاف ما
ذكرته أكثر الدراسات القديمة والحديثة أما ما
يُعرف بإدغام القاف في الكاف إدغاماً ناقصاً، فلا



إخفاء

إطباق

إدغام مع بقاء الإطباق منفصل عن الحرف المُدغم
صوت غنة خالص

﴿بَسَطْتُ﴾^(١١٦) ← بَسَ(ط)تْ = عَنَّا ← عَنَّا

إدغام

أَحَطْتُ ← أَحَطَّطْتُ ← أَحَطَّطْتُ

إدغام

إدغام

﴿فَرَطْتُ﴾^(١١٧) ← فَرَ(ط)تْ = ثَوَّبُ بَكْرٍ ← ثَوَّبَكْرُ

استعلاء في عداد المدّ في حرف اللين فلم يجتمع ساكنان

إدغام ناقص

أ - التتابع (د - ت) ← (ط - ت) تخلّت الطاء عن الجهر ، فبقاء الإطباق أمثل .

إدغام ناقص

ب - التتابع (د - د) ← (د - د) لم تتخلّ الطاء عن شيء .

إدغام ناقص

٢ - همس الطاء : أ - التتابع (ط - ت) ← (ط - ت) لم تتخلّ الطاء عن شيء ، وبقاء الإطباق أمثل

إدغام ناقص

ب - التتابع (ط - د) (د - د) تخلّت الطاء عن الهمس

إدغام ناقص

احْفَظْ ثَابِتًا ← (ظ - ث) ← (ت - ث)

إدغام ناقص

افْحَصْ زَرْدَةً ← (ص - ز) ← (ز - ز) ← (فحَصَ زَرْدَةً)

إدغام ناقص: يتحول مخرج الطاء إلى مخرج الدال وتصير شديدة بتأثير شدة

احْفَظْ دُلَامًا ← (ظ - د) ← (د - د) ← احْفَظْ دُلَامًا

الدال مع بقاء صفتي الجهر والإطباق فتكون بذلك دلاً مُفَخَّمةً (طاء مجهورة)

ج - التتابع (ط - ث) :

إدغام ناقص: يتحول مخرج الطاء إلى مخرج الثاء بين الأسنان وتصير رخوة بتأثير

اضْبُطْ ثَابِتًا ← (ط - ث) ← (ت - ث) ← اضْبُطْ ثَابِتًا

الثاء مع بقاء صفتي الهمس والإطباق فتكون بذلك ثاءً مُطَبَّقةً (طاء مهموسة)

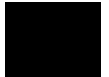
د - التتابع (ط - ذ) :

إدغام ناقص: يتحول مخرج الطاء إلى مخرج الدال بين الأسنان وتصير

اضْبُطْ ذَلِكَ ← (ط - ذ) ← (ظ - ذ) ← اضْبُطْ ذَلِكَ

رخوة مجهورة بتأثير الدال مع بقاء صفة الإطباق فتكون بذلك (ظاء)

هـ - التتابع (ط - س) :



الإدغام الناقص والأصوات المطبقة بين جهود القدماء ونتائج علم الأصوات الحديث

إدغام ناقص: يتحول مخرج الطاء إلى مخرج السين اللثوي وتصير رخوة

اضْبُطْ سَلَمَةً ← (ط - س) ← (ص س) ← اضْبُصْ سَلَمَةً

صغيرة بتأثير السين مع بقاء صفتي الهمس والإطباق فتكون بذلك (صاداً)

و - التتابع (ط - ز) :

إدغام ناقص: يتحول مخرج الطاء إلى مخرج الزاي اللثوي وتصير رخوة مجهورة

اضْبُطْ زَرَدَةً ← (ط - ز) ← (زَز) ← اضْبُرْ زَرَدَةً

صغيرة بتأثير الزاي مع بقاء صفة الإطباق فتكون بذلك (زايّاً مطبقة)

ز - التتابع (ظ - ز) :

إدغام ناقص: يتحول مخرج الطاء إلى مخرج الزاي اللثوي وتصير صغيرة

احْفَظْ زَرَدَةً ← (ظ - ز) ← (زَز) ← احْفَظْ زَرَدَةً

بتأثيرها مع بقاء صفتي الجهر والإطباق فتكون بذلك (زايّاً مطبقة)

ح - التتابع (ظ - س) :

إدغام ناقص : يتحول مخرج الطاء إلى مخرج السين اللثوي وتصير

احْفَظْ سَلَمَةً ← (ظ - س) ← (ص س) ← احْفَصْ سَلَمَةً

مهموسة صغيرة بتأثيرها مع بقاء صفة الإطباق فتكون بذلك (صاداً)

- * من هذه الدراسات: الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه لإبراهيم الشمسان ، والإدغام في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير إعداد وجدان عبد اللطيف موسى ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٢م ، والإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية (أطروحة دكتوراه)، إعداد أنجب غلام نبي بن غلام محمد ، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة ، ١٩٨٩م ، وأصوات الإطباق في اللغة العربية (رسالة ماجستير)، سهير كاظم حسن، كلية التربية/ جامعة البصرة ، ٢٠٠١م، وأصوات الإطباق في العربية في ضوء الدراسات الصوتية المعاصرة (رسالة ماجستير) سمر شاكر رزيق، كلية التربية للبنات / جامعة الأنبار ، ٢٠١١م.
- ١ - الأصول في النحو / ابن السراج : ٣ / ٤١٣ - ٤١٤ .
- ٢ - كتاب الجمل في النحو / الزجّاجي : ٤١٣ - ٤١٤ ، وينظر : شرح جمل الزجّاجي / ابن هشام الأنصاري : ٤٤٩ .
- ٣ - ويؤكد هذا أيضاً ما أورده ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عند قول الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ((ثَقُلَ النِّقَاءُ الْمُتَجَانِسِينَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ)) ، إذ قال شارحاً:
- ((أي المثلين اللذين من جنسٍ واحدٍ)) . شرح المفصل / ابن يعيش : ٥ / ٥١٣ .
- ٤ - ينظر : الخصائص / أبو الفتح ابن جني : ٢ / ١٤٢ .
- ٥ - شرح المفصل / ابن يعيش : ٥ / ٥٢٧ .
- ٦ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع / السيوطي : ٦ / ٢٨٠ .
- ٧ - ينظر : المفصل في صنعة الإعراب / الزمخشري : ٥٦٣ ، وشرح المفصل / ابن يعيش : ٥ / ٥٢٧ .
- ٨ - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل / ابن الحاجب النحوي : ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ . وسترد مناقشة هذا الاعتراض بالتفصيل فيما يأتي من البحث .
- ٩ - كتاب سيبويه : ٤ / ١٠٣ . وكلام المبرد في المقتضب : ١ / ١٩٧ ، لا يبتعد كثيراً عما ذكره سيبويه ، وكذلك كلام ابن عصفور في الممتع في
- التصريف : ٢ / ٦٣١ - ٦٣٢ .
- ١٠ - سورة العنكبوت : ٤٧ .
- ١١ - سورة النمل : ٢٢ .
- ١٢ - سورة المرسلات : ٢٠ .
- ١٣ - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة / مكي بن أبي طالب القيسي : ٢٥٥ .
- ١٤ - ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / مكي بن أبي طالب القيسي : ١ / ١٦٤ .

- ١٥ - التحديد في الإتقان والتجويد / أبو عمرو الداني : ١٠١ - ١٠٢ .
- ١٦ - ينظر : الموضح في التجويد / عبد الوهاب القرطبي : ١٣٩ ، ١٤١ .
- ١٧ - ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : ١ / ١٤٣ ، وكتاب الإدغام الكبير في القرآن / أبو عمرو الداني : ٤١ .
- ١٨ - ينظر : جامع البيان في القراءات السبع / أبو عمرو الداني : ١ / ٤٣٢ .
- ١٩ - ينظر : التمهيد في علم التجويد / محمد بن الجزري : ١٤٤ ، ١٦٧ ، والنشر في القراءات العشر / محمد ابن الجزري : ١ / ٢٢٠ ، ٢ / ٢٧ ،
- وهو مع ذلك يستعمل أحياناً عبارة الإدغام الناقص ، ينظر : التمهيد في علم التجويد : ١٥٠ .
- ٢٠ - ينظر : التمهيد في علم التجويد : ٦٩ .
- ٢١ - ينظر على سبيل المثال: اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية / أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣) : ٣٨٢ ، وشرح المقدمة الجزرية / طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) : ١٤٨ ، والجواهر المضية على المقدمة الجزرية / سيف الدين بن عطاء الفضالي (ت ١٠٢٠ هـ) : ٢٠٩ ، وبغية المستفيد في علم التجويد / محمد بن بدر الدين بن بلبان (ت ١٠٨٣ هـ) : ٤٢ .
- ٢٢ - سورة آل عمران : ٧٢ .
- ٢٣ - المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية / ملا علي القاري : ١٦١ .
- ٢٤ - ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد / د. غانم قدوري الحمد : ٣٣٥ - ٣٣٦ .
- ٢٥ - ينظر : جهد المقل / محمد المرعشي : ١٨٤ .
- ٢٦ - ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية / د. عبد العزيز الصيغ : ٢٤١ .
- ٢٧ - جهد المقل : ١٨٤ - ١٨٥ .
- ٢٨ - ينظر على سبيل المثال: كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٠ - ٤٦٢ ، والأصول في النحو : ٣ / ٤٢٢ - ٤٢٥ ، والمفصل في صناعة الإعراب : ٥٧١ .
- ٢٩ - كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٠ .
- ٣٠ - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٥٢٨ .
- ٣١ - المصدر نفسه : ٢ / ٥٢٩ .
- ٣٢ - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاسترأبادي : ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب / الخضر اليزدي : ٢ / ١٠٣٢ .
- ٣٣ - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٣٥٧ .

- ٣٤ - الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٥٢٩ .
- ٣٥ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاسترأبادي : ٣ / ٢٨٢ ، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط / متن الشافية وشرحها
- للعلامة الجاربردي ، وحاشية الجاربردي لابن جماعة : ١ / ٣٥١ .
- ٣٦ - نقل ذلك عنه ابن جماعة في حاشيته على الجاربردي في المصدر نفسه : ١ / ٣٥١ .
- ٣٧ - الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٥٢٩ .
- ٣٨ - المصدر نفسه : ٢ / ٥٢٩ .
- ٣٩ - المصدر نفسه : ٢ / 529 .
- ٤٠ - ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٤٠٥ ، وشرح المفصل / ابن يعيش : ٥ / ٥١٢ .
- ٤١ - ينظر : الخصائص : ٢ / ١٤٢ .
- ٤٢ - سورة النور : ٦٢ .
- ٤٣ - سورة الأعراف : ١٩٩ .
- ٤٤ - شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاسترأبادي : ٣ / ٢٨٢ .
- ٤٥ - ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٨ ، والهامش (٥) في الصفحة نفسها .
- ٤٦ - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٣٥٨ .
- ٤٧ - التحديد في الإتيان والتجويد : ١٠٢ .
- ٤٨ - التمهيد في علم التجويد : ٧٠ .
- ٤٩ - ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد/الشيخ محمد مكي الجريسي: ١٦٩ ، وقواعد التجويد والإلقاء الصوتي/الشيخ جلال الدين الحنفي : ٢٠٥ .
- ٥٠ - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / الخضر اليزدي : ٢ / ١٠٣٣ .
- ٥١ - المصدر نفسه : ٢ / ١٠٣٣ .
- ٥٢ - ينظر على سبيل المثال: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٤ ، ٤٦٠ ، والأصول في النحو: ٣/٤٠١ - ٤٠٢ ، ٤٢٢ - ٤٢٣ وشرح المفصل/ ابن يعيش:
- ٥٢٣/٥ ، ٥٤٧ .
- ٥٣ - ينظر : الأصوات اللغوية/د. إبراهيم أنيس: ٦٣ ، ودراسة الصوت اللغوي/د. أحمد مختار عمر: ٢٧٤ ، وعلم الأصوات/د. كمال بشر : ٢٥٠ .

- ٥٤ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٠ .
- ٥٥ - المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ١٦١ .
- ٥٦ - ينظر : جهد المقل : ١٨٤ .
- ٥٧ - ينظر على سبيل المثال: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو بن العلاء/ د. عبد الصبور شاهين : ٢١٧ ، ٢٣٨ ، ونهاية القول
- المفيد : ١٧٠ ، وترتيل القرآن في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / د. عبد الفتاح البركاوي : ٥٧ ، النظام الصوتي للغة العربية/ د. حامد أحمد
- الشنبري : ٩١ ، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث / د. مي فاضل الجبوري : ٨٩ - ٩٠ .
- ٥٨ - ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٣٥٨ .
- ٥٩ - ينظر : اللغة : / فندريس : ٤٩٠ .
- ٦٠ - ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٣٥٩ .
- ٦١ - مبادئ علم الأصوات العام / ديفد ابركرومبي : ٢١٢ .
- ٦٢ - ينظر : المصدر نفسه : ٢١٤ .
- ٦٣ - ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية / د. سمير شريف استيتية : ١٢٩ .
- ٦٤ - ينظر : مبادئ علم الأصوات العام : ٢٠٥ .
- ٦٥ - الخصائص : ٢ / ١٤٢ .
- ٦٦ - شرح المفصل : ٥ / ٥١٢ .
- ٦٧ - ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ١٣٥ ، ١٣٧ - ١٣٨ ، والموضح في التجويد : ١٥٠ ، والتمهيد في علم التجويد : ١٤٤ ،
- والمنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ١٦١ ، ١٦٤ ، والجواهر المضية على المقدمة الجزرية : ٢٠٩ - ٢١٠ .
- ٦٨ - ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢١٠ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٢٨٠ - ٢٨٤ ، ٢٤١ ، ٣٥٨ - ٣٥٩ ،
- والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : ٨٩ - ٩٠ .
- ٦٩ - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٢٨٣ .
- ٧٠ - كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٠ .
- ٧١ - علم الأصوات / برتيل مالمبرج : ٢٥٧ .
- ٧٢ - ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٢٧٩ ، وعلم الأصوات / د. كمال بشر : ٢٥٠ .
- ٧٣ - ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : ١٤٣ .

- ٧٤ - اللغة : ٩٣ .
- ٧٥ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٠ .
- ٧٦ - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٧١ .
- ٧٧ - المصدر نفسه : ٤ / ٤٧٢ .
- ٧٨ - المصدر نفسه : ٤ / ٤٦٠ ، وقد مثل سيبويه لهذا التتابع بـ (اضبط دُلاماً) ، و (الدُلام ، أو الدَلام) : الأسود .
- ٧٩ - المصدر نفسه : ٤ / ٤٦٠ .
- ٨٠ - ينظر على سبيل المثال : الأصول في النحو : ٣ / ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وشرح المفصل / ابن يعيش : ٥ / ٥٤٧ ، والممتع في التصريف : ٢ / ٧٠٦ .
- وقد وقع في كلامه بعض الاضطراب ولم يلتفت إليه المحقق .
- ٨١ - ينظر تفصيل هذه المسألة في : أصوات العربية بين التحول والثبات / د. حسام النعيمي : ٢٧ - ٢٨ .
- ٨٢ - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٢١٧ .
- ٨٣ - ينظر : المصدر نفسه : ٢١٦ .
- ٨٤ - المصدر نفسه : ٢٦٣ .
- ٨٥ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٢ .
- ٨٦ - ينظر : الإقناع في القراءات السبع / ابن الباذش : ٢١٨/١ ، وكتاب الإدغام الكبير : ٦٧ ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو : ١٩٣ .
- ٨٧ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٢ .
- ٨٨ - ينظر : الإقناع في القراءات السبع : ٢١٨/١ ، وكتاب الإدغام الكبير : ٦٧ ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو : ١٩٣ .
- ٨٩ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦٢ .
- ٩٠ - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٦٢ .
- ٩١ - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٦١ .
- ٩٢ - المصدر نفسه : ٤ / ٤٦١ .
- ٩٣ - ينظر : الإقناع في القراءات السبع : ٢١٦/١ ، وكتاب الإدغام الكبير : ٦٦ ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو : ١٩٤ .
- ٩٤ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦١ ، و (افحص زردة) من أمثلة سيبويه لهذا التتابع ، والزرّدة : حلقة الدرع .
- ٩٥ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٦١ .
- ٩٦ - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٤ .

- ٩٧ - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٤ .
- ٩٨ - ينظر : المقتضب : ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ .
- ٩٩ - ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٤٢٥ - ٤٢٦ .
- ١٠٠ - ينظر : النكلمة / أبو علي الفارسي : ٦٢٥ - ٦٢٦ .
- ١٠١ - المفصل في صنعة الإعراب : ٥٧١ .
- ١٠٢ - الممتع في التصريف : ٢ / ٧٠٦ .
- ١٠٣ - شرح ابن الحاجب / الرضي الاسترأبادي : ٣ / ٢٨١ .
- ١٠٤ - سورة الشعراء : ١٣٦ .
- ١٠٥ - ينظر : جامع البيان في القراءات السبعة : ١ / ٤٢٤ ، ومعجم القراءات / د. عبد اللطيف الخطيب : ٦ / ٤٤٤ .
- ١٠٦ - النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٢٠ . وقد أنكر أبو عمرو الداني الإدغام في هذا الموضع ، فهو عند لا يصح في الأداء ولا يؤخذ به في التلاوة ،
- ينظر : التحديد في الإتيان والتجويد : ١٤٣ .
- ١٠٧ - شرح شافية ابن الحاجب / الخضر اليزدي : ٢ / ١٠٣٤ .
- ١٠٨ - ينظر : كتاب سيبويه : ٤٧١ .
- ١٠٩ - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / الخضر اليزدي : ١٠١٩ (هامش التحقيق) نقلاً عن : الكافي في شرح الهادي / الزنجاني : ٢٨١ .
- ١١٠ - ينظر : الإقناع في القراءات السبع : ١ / ٢١٦ - ٢١٧ ، ارتشاف الضرب / أبو حيان الأندلسي : ٢ / ٧٠٥ ، ومن مواضعه : ﴿ الأرض ذلولاً ﴾
- سورة الملك : ١٥ ، و ﴿ من الأرض تكلمهم ﴾ سورة النمل : ٨٢ ، و ﴿ الأرض زُرْقَهَا ﴾ سورة يونس : ٢٤ .
- ١١١ - شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاسترأبادي : ٣ / ٢٨٢ .
- ١١٢ - سورة المرسلات : ٢٠ .
- ١١٣ - ينظر مثلاً : الرعاية لتجويد القراءة : ١٧٢ ، ٢٥٥ ، والتمهيد في علم التجويد : ١٥٠ ، والمنح الفكرية : ١٦٠ ، وجهد المقل : ١٨٤ ، ١٩١ .
- ١١٤ - الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٣٥٩ - ٣٦٠ .
- ١١٥ - قواعد التجويد والإلقاء الصوتي : ٢٣٤ .
- ١١٦ - سورة المائدة : ٢٨ .
- ١١٧ - سورة الزمر : ٥٦ .

مصادر البحث ومراجعته:

■ القرآن الكريم.

١. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو بن العلاء ، د. عبد الصبور شاهين ، ط: ١ ، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، ، تح: د. رجب عثمان محمد ، ط: ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .
٣. أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٩ م .
٤. الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، ط : ٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
٥. الأصوات اللغوية - رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ط: ١، د. سمير شريف إستيتية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣ م .
٦. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت: ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩ م .
٧. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس (ت: ٦٤٦هـ) ، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله ، ط: ٢، دار سعد الدين ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
٨. بغية المستفيد في علم التجويد، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي (ت: ١٠٨٣هـ)، اعتنى به رمزي سعد الدين دمشقية، ط: ١ ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠١ م .
٩. التّحديد في الإتيان والتجويد ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ، دراسة وتحقيق: د. غانم قدوري الحمد ، ط: ١ ، دار عمّار ، عمان ، ٢٠٠٠ م .
١٠. ترتيل القرآن الكريم في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، د. عبد الفتّاح عبد العليم البركاوي، ط: ١، مطبعة الجريسي، القاهرة، ٢٠٠٤ م .
١١. التّمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير محمّد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد ، ط: ١ ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ٢٠٠١ م .
١٢. جامع البيان في القراءات السّبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدّاني (ت ٤٤٤هـ)، تح: عبد الرّحيم الطّرهوني، ود. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦ م .
١٣. جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي (ت ١١٥٠هـ)، تح: د. سالم قدوري الحمد، ط: ٢، دار عمّار ، عمان، ٢٠٠٨ م .

١٤. الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية ، سيف الدين بن عطاء الله الفضالي (ت ١٠٢٠هـ)، تح: عزة بنت هاشم معيني ، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض ، ٢٠٠٥م ، ط: ١ .
١٥. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار ، ط: ٤، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
١٦. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قدوري الحمد، ط: ٣، دار عمار ، عمان ، ٢٠٠٩م .
١٧. دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، ط: ١، عالم الكتب/مطابع سجل العرب، القاهرة ، ١٩٧٦م .
١٨. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تح: د. أحمد حسن فرحات ، ط: ٣ ، دار عمار / جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ١٩٩٦م .
١٩. شرح جمل الزجاجي، أبو محمد عبد الله جلال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: د. علي محسن عيسى نال الله، ط: ٢، عالم الكتب، بيروت/ مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م .
٢٠. شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي النحوي (ت: ٦٨٦هـ) ، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
٢١. شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط ، الخضر اليزدي (ت ٧٢٠هـ)، تح: د. حسن أحمد العثمان ، ط: ١، مؤسسة الريان ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
٢٢. شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠١م .
٢٣. شرح المقدمة الجزرية، عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، تح: د. محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ٢٠٠١م .
٢٤. علم الأصوات ، برتيل مالمبرج ، تعريب ودراسة: د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشبّاب / مطبعة التقدم ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
٢٥. علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
٢٦. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، ط: ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠م .
٢٧. قواعد التجويد والإلقاء الصوتي، الشيخ جلال الحنفي البغدادي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٧م .
٢٨. كتاب الإدغام الكبير في القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط: ١ ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣م .
٢٩. كتاب الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، تح: د. عبد المجيد قطامش، ط: ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ .

٣٠. كتاب التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، ط: ٢، عالم الكتب، بيروت ، ٢٠١٠م .
٣١. كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، ط: ٤ ، مؤسسة الرسالة، بيروت/ دار الأمل، إريد ، ١٩٨٨م .
٣٢. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، ط: ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٣٣. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: د. محيي الدين رمضان، ط: ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١ .
٣٤. اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية، أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)ضمن كتاب هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد، تح: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، ط: ١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨م .
٣٥. اللغة ، ج . فندريس ، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية / مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
٣٦. مبادئ علم الأصوات العام ، ديفد ابركرومي ، ترجمة وتعليق: د. محمد فتيح، ط: ١، مطبعة المدينة، القاهرة، ١٩٨٨م.
٣٧. متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي (ت٧٤٦هـ)، وحاشية الجاربردي لابن جماعة (ت٨١٩هـ) ، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، ط: ٣ ،عالم الكتب، بيروت ، ١٩٨٤م .
٣٨. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، د. عبد العزيز الصيغ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٧م .
٣٩. معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، ط: ١ ، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٢م .
٤٠. المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تح: د. محمد محمد عبد المقصود، ود. حسن محمد عبد المقصود، ط: ١، دار الكتاب المصري، القاهرة/ دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٢٠٠١م .
٤١. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
٤٢. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط: ٣، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨م .
٤٣. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تح: أسامة عطايا، ط: ٢، دار الوثائقي للدراسات القرآنية، دمشق، ٢٠١٢م .
٤٤. الموضح في التجويد ، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦١هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، ط: ١ ، دار عمار ، عمان ، ٢٠٠٠م .

٤٥. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، تصحيح الأستاذ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
٤٦. النظام الصوتي للغة العربية - دراسة وصفية تطبيقية، د. حامد بن أحمد بن سعد الشنبري، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ م .
٤٧. نهاية القول المفيد في علم التجويد، الشيخ محمد مكي نصر الجريسي، ط: ١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩ م.
٤٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب/ الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .



